

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخمسمائة والسابعة عشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء 14 آب/أغسطس 2019، الساعة 15/15

الرئيس: السيد دوونغ تشي دونغ (فييت نام)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-01426(A)



* 2 0 0 1 4 2 6 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1517 لمؤتمر نزع السلاح. حضرات المندوبين الموقرين، كما أعلنت بالأمس، أكد الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، تعيينه السيدة تاتيانا فالوفايا، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح وممثلته الشخصية لديه، وفقاً للمادة 13 من النظام الداخلي للمؤتمر.

ويسرني اليوم أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيدة فالوفايا في مؤتمرنا. وباسم جميع أعضاء المؤتمر، أود أن أهنيئها على تعيينها الجديد وأن أؤكد تعاوننا ودعمنا الكاملين لها في مهامها الجديدة.

ويشرفني الآن أن أدعو السيدة فالوفايا إلى مخاطبة المؤتمر لأول مرة. الكلمة لك، سيدتي.

السيدة فالوفايا (الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكرًا. السيد الرئيس، سعادة السفير دوونغ، سيداتي وسادتي، إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أخاطبكم اليوم بصفتي الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر، المعينة حديثاً وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر.

وأعرب عن امتناني للأمين العام للأمم المتحدة على ثقته، ولجميع أعضاء المؤتمر لموافقتهم على قرار الأمين العام، وللسفير دوونغ على رعاية العملية بصفتي رئيساً للمؤتمر.

وأود أن أستهل كلمتي أمام مؤتمر نزع السلاح بالتأكيد لكم على التزامي الثابت بدعم العمل الأساسي للمؤتمر وولايتيه الهامة. وإنني أتابع باهتمام كبير المسائل المتصلة بنزع السلاح منذ فترة طويلة جداً. ونظراً للأهمية التي أوليها لنزع السلاح، يسرني أن يكون أول خطاب عام لي منذ تولي مهامتي موجهاً إلى مؤتمر نزع السلاح.

إنني فخورة أيضاً بأن أكون أول امرأة تُعيّن في هذا المنصب. وأعتقد أن المرأة يمكن أن تقدم نظرة وخبرة مختلفتين إلى المناقشات المتصلة بنزع السلاح. ومن المعروف جيداً كذلك أنه لا يزال ثمة تفاوت من حيث مشاركة المرأة والرجل في شؤون نزع السلاح. وهذا مجال من المجالات التي تحتاج إلى تحقيق المزيد من التوازن بين الجنسين.

وقد زوّد المؤتمر والكيانات السالفة له المجتمع الدولي باتفاقات رئيسية متعددة الأطراف لا تزال تحدّد إلى يومنا هذا مشهد نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي.

وفي الواقع، أود أن أتابع العمل من حيث اختتمته سلفي في كلمته الأخيرة أمام المؤتمر في حزيران/يونيه، وأشار إلى أن التاريخ يتكلم بأسلوب صارخ: فكلما سعت الدول إلى تحقيق الأمن ليس بالاستفادة من القيمة الجماعية التي تكتسيها الدبلوماسية والحوار، بل بالاحتماء بالأسلحة على نحو مضلل، سارت بطريقة غير واعية نحو الكارثة.

وفي الواقع أن المفاوضات تمثل حجر الزاوية في ولاية المؤتمر. ومن الواضح أنه لا يسع مؤتمر نزع السلاح أن يكون عديم التأثير بالديناميات الجغرافية والسياسية لعصرنا. ومع ذلك، أعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذه الديناميات تشير فحسب إلى حاجة أكبر من أي وقت مضى لتحقيق النجاح في المؤتمر، إذ يسعى هذا المحفل إلى توفير استجابات جماعية للتحديات التي تواجه السلام والأمن على الصعيد العالمي.

وفي الحقيقة أن التصاعد الحالي للتوترات على الصعيد العالمي يعرض للخطر الشديداً القواعد ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار، ومجموعة الصكوك القائمة بكاملها.

وعلى نحو ما أشار إليه الأمين العام غوتيريش في شباط/فبراير الماضي، فإن "العناصر الرئيسية للهيكل الدولي لتحديد الأسلحة تتعرض للاختيار". وفي ظل هذا الاتجاه، تكتسي ضرورة إحراز تقدم في أعمال المؤتمر بعداً أكثر إلحاحاً.

وفي المرحلة المقبلة، آمل في أن يتمكن المؤتمر من الاستفادة من العمل الموضوعي المضطلع به في عام 2018 للمضي قدماً بالبنود الأساسية للمؤتمر. ويتيح هذا المؤتمر معارف قيمة وخبرات عميقة سيكون صونها ذا أهمية حاسمة في أي مفاوضات لنزع السلاح في المستقبل. كما أشجعكم على النظر في كيفية تحديث أساليب العمل، من خلال تعزيز الشمول وتحقيق المزيد من الاستمرارية في عملكم.

وستتاح لنا فرصة الاجتماع، بما في ذلك على حدة، على مدى الأشهر الأولى لي هنا. وأود أن أسمع منكم عما ترونه أفضل السبل التي يمكن بها، لأمانة المؤتمر ولي، تسخير مواردنا المشتركة تحقيقاً لهذه الغاية. وأود أن أؤكد لكم أنني أضع نفسي تحت تصرفكم في حال اعتبار ذلك مفيداً، بما في ذلك للعمل المتبقي لهذه الدورة.

السيدات والسادة، قال آلان تورينغ، عالم الحواسيب البريطاني الشهير، إنه "لا يسعنا أن نرى سوى مسافة قصيرة إلى الأمام، لكنها مسافة تكشف لنا لزوم بذل جهود كثيرة". ويصادف هذا العام الذكرى السنوية المئوية لنظام تعدد الأطراف في جنيف، وكذلك الذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر نزع السلاح، وكلاهما يتيح لنا فرصة أخرى للتأمل في ماضينا والتطلع إلى المستقبل. وهناك بالفعل الكثير مما ينبغي الاضطلاع به. لقد ذكرنا الجغرافيا السياسية ومشهد الأمن الدولي على نطاق أوسع. بالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار ما أكدته الأمين العام غوتيريش والممثلة السامية ناكاميتسو في مناسبات عديدة، تمثل التطورات والديناميات العلمية والتكنولوجية الجديدة تحدياً لنموذج الأمن الدولي.

ولكي نمضي قدماً ونففي بالولاية الهامة المسندة إلى هذه الهيئة، يجب علينا أن نكفل قيام المؤتمر بما يُراد منه، أي التفاوض والاتفاق بشأن صكوك جديدة تحكم القضايا المعقدة والحساسة والعاجلة للأمن الوطني والدولي، وهي مسائل تؤثر على كل كائن حي على هذا الكوكب.

لقد كان المؤتمر أداة رئيسية في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف وتحديد الأسلحة لمدة 40 عاماً. وإنني على ثقة بأنكم ترغبون في أن يظل كذلك، بيد أن نجاحه يتوقف على إرادة الدول الأعضاء والتزامها.

السيدات والسادة، لقد دعا جميع أسلافي الدول الأعضاء في المؤتمر إلى التغلب على خلافاتها، وأيدوا الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج على الرغم من التحديات السياسية التي لا يمكن إنكارها. وأعتزم مواصلة السير على هذا الطريق.

وخلال هذه الأيام القليلة الأولى منذ تولي مهامتي، استفدتُ من المعارف المتوفرة لدى أمانة المؤتمر. كما أعجبت بمهنية وتفاني الرجال والنساء الذين يخدمون المؤتمر. وعلاوة على ذلك، أود أن أنوّه بالإبداع والطاقة المتوافرين لدى أوساط الشركاء الدوليين، ومراكز الفكر، ومراكز البحوث، وشركاء المجتمع المدني في جنيف ضمن مجالات متنوعة ولكنها مترابطة للغاية.

وأود أن أكرر الإعراب عن التزامي بكفالة الاستمرار في توفير أعلى درجة من الدعم لكم في عملكم وبالحفاظ على المنبر الفريد لعمل النظام البيئي الغني والمتنوع الذي توفره جنيف على الصعيد الدولي، حتى ونحن نتابع تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

واسمحوا لي بأن أختم كلمتي بهذه الملاحظة: قبل بضعة أيام، كُشف النقاب عن منشأة فنية مؤقتة جديدة خارج مقر الأمم المتحدة في نيويورك للاحتفال بالحوار من أجل السلام. والنُصب كناية

عن مقعد سلام وُضع بأسلوب مبسّط وهو يمثل رمزاً للدبلوماسية. وتوجد إلى جانب المقعد لوحة نُقشت عليها مقولة لنيلسون مانديلا: "إن أفضل سلاح هو الجلوس والتحدث معاً". وإني أطلع إلى الجلوس والتحدث والتفاعل مع كل واحد منكم شخصياً.

السيد الرئيس، أشكرك على السماح لي بمخاطبة هذه الهيئة الموقرة اليوم. سيداتي وسادتي، شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح على بياتها. وأود أيضاً أن أشكرها على التزامها بتعزيز أنشطة هذا المؤتمر. وسوف نستفيد جيداً من خبرتها الغنية والتزامها بتعددية الأطراف اللذين نأمل في أن يساعدنا على إيجاد الزخم اللازم لمؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحرجة. وأود أن أعطي الكلمة الآن إلى سفير شيلي.

السيد إغويغورين (شيلي) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ 21 وأن أقدم أحر ترحيب وتهنئة إلى السيدة تاتيانا فالوفايا على تعيينها أمانة عامة لمؤتمر نزع السلاح ومثلة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى هذه الهيئة الموقرة، على النحو الذي أقره هذا المؤتمر.

ومجموعة الـ 21 على يقين من أن مؤهلات السيدة فالوفايا وخبرتها ومهاراتها الدبلوماسية المثبتة وتجربتها المهنية المشهودة في الميدان المتعدد الأطراف، حيث التزمت بإقامة الجسور لإتاحة التعاون فيما بين البلدان، ستسهم إسهاماً كبيراً في دعم أعمال المؤتمر.

وتود مجموعة الـ 21 أن تؤكد للأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح دعمها وتعاونها الكاملين لها في مساعيها. وأود أن أضيف بصفتي الشخصية، وبصفتي الممثل الدائم لشيلي، أنني مسرور جداً لتعيين السيدة فالوفايا مديرةً عامةً جديدةً لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأمانةً عامةً لمؤتمر نزع السلاح ومثلةً شخصيةً للأمين العام للأمم المتحدة.

وكان لي شرف مقابلتها والعمل معها في إطار اضطلاعي بمهامي في موسكو، حيث كانت السيدة فالوفايا، بصفتها وزيرةً للتكامل والاقتصاد الكلي في اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، منفتحة جداً ومتجاوبة في إطار التعاون مع مختلف البلدان، بما في ذلك بلدي، شيلي. وإني على ثقة من أن السيدة فالوفايا، بخبرتها المهنية الواسعة ومؤهلاتها الشخصية، ستقدم مساهمةً إيجابيةً جداً في عمل مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفي مؤتمر نزع السلاح. ويمكنها التعويل على دعمنا الكامل لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سفير شيلي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك السيد الرئيس. لقد أخذت الهند الكلمة للترحيب بالسيدة تاتيانا فالوفايا وتهنئتها على توليها منصب الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح والمثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة. وتؤيد الهند أيضاً البيان الذي أدلت به مجموعة الـ 21 للترحيب بتعيينها. ويسرنا بصفة خاصة أن نراها تضطلع بهذا الدور الهام، هي القادمة من الاتحاد الروسي، البلد الذي تتمتع الهند بعلاقات ثنائية وثيقة معه. وهي تأتي بخبرة واسعة في مجال الدبلوماسية وتعددية الأطراف، ونحن على ثقة من أن المؤتمر سيتمكن من النهوض بعمله الموضوعي بتوجيهها وقيادتها القديرة. ويؤكد لها وفد بلدي تعاونه ودعمه الكاملين لها في مهامها الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على بيانه. وأعطي الآن الكلمة إلى سفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، السيدة الأمانة العامة، أود باسم الوفد الصيني أن أتقدم بتهنئتنا إلى السيدة فالوفايا على توليها منصب الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، وعلى تعيينها في الوقت نفسه ووفقاً للمواد ذات الصلة من النظام الداخلي للمؤتمر ممثلةً شخصيةً للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر.

السيدة الأمانة العامة، ما فتئنا منذ بداية هذا العام، على الرغم من التغيرات العميقة والمعقدة في الحالة السياسية والأمنية الدولية، نجلس ونتحدث هنا في هذا المحفل، ونضع في اعتبارنا على الدوام مقاصد المؤتمر وأهدافه. وما فتئ المؤتمر والدول الأعضاء فيه يعملون جاهدين لإجراء تبادل جاد للآراء بشأن مختلف البنود الهامة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وكيفية صياغة برنامج عمل أكثر شمولاً وتوازناً وواقعيةً وفعاليةً. ونود أن نحرر المؤتمر بسرعة من التشبُّكات السياسية الخارجة عن الموضوع، وأن نسلِّك، مع مراعاة الحالة الجديدة والتحديات الجديدة، مساراً عادياً للعمل الموضوعي، فنواصل جهودنا من أجل التفاوض على معاهداتٍ دولية لتحديد الأسلحة وإبرامها، لتُفضي إلى دعم تعددية الأطراف والأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي، وتيسير العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والحفاظ على الأمن الجماعي للدول الأعضاء في المؤتمر والمجتمع الدولي ككل.

ويقدر الوفد الصيني تقديراً عالياً عمل أمانة المؤتمر، وهو على استعداد للعمل معك، سيدي، ومع فريقك لتعزيز الاتصال والتعاون معاً، والنهوض بالتقدم الموضوعي في أعمال المؤتمر، وتمكين تنشيط الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن تحديد الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سفير الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير زيمبابوي.

السيد مشايا فانغو (زيمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. يسرني بصفة خاصة أن أرحب بالسيدة تاتيانا فالوفايا وأن أهنئها على تعيينها أمانةً عامةً لمؤتمر نزع السلاح وكذلك ممثلةً شخصيةً للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر. ونحن على ثقة من أن مهاراتها الدبلوماسية الواسعة ستستخدم مؤتمراً نزع السلاح بشكل جيد، ولا سيما حينما يحتاج إلى إقلاع جديد للتغلب على التحديات التي يواجهها حالياً.

وإنني أتطلع كثيراً، بصفتي الرئيس المقبل لمؤتمر نزع السلاح، إلى العمل معها عن كثب ومع فريقها أيضاً، بينما نطوي ملف أعمال الدورة الحالية في تقرير سأقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وَيَتَمَنَّى وفد بلدي للسيدة فالوفايا كل التوفيق في أداء دورها الجديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير زيمبابوي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفيرة كولومبيا.

السيدة مندوزا أغوديلو (كولومبيا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. اسمح لي بأن أبدأ بتوجيه الشكر إليك وإلى فريقك على جميع الجهود التي بذلتوها على مدى الأسابيع الأربعة الماضية. إن التزامك بالمسؤوليات الموكلة إليك، السيد الرئيس، منذ توليك مهامك، مكننا من إجراء مناقشات مكثفة نأمل في أن تسفر أثناء دورة عام 2019 عن إمكانية كسر الجمود في عملنا. ولكي يتم ذلك، نحتاج أيضاً إلى العمل الجاري الذي تضطلع به بعثتنا، التي تسعى إلى إيجاد حلول خلاقة

وبناءً للمسائل المثيرة للجدل. ومن شأن مبادرات مثل مبادرة هولندا في تقديم وثيقة عملها أن تتيح لنا مناقشة قضايا محددة تتعلق بالتنظيم والبحث عن الممارسات الجيدة التي كانت موفقة في الماضي ويمكن أن نستخدمها في المستقبل.

وتلتزم كولومبيا التزاماً حازماً ودائماً بتعددية الأطراف، وعلى وجه الخصوص بالنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولذا نأمل في أن نعمل مع زمبابوي، بصفتها الرئيس المقبل للدورة الحالية للمؤتمر، ومع الرؤساء الستة التاليين الذين نعرب لهم اليوم عن التزامنا بالعمل البناء لتحقيق الأهداف المشتركة.

وأود أن أغتنم فرصة حضور السيدة تاتيانا فالوفايا في هذه القاعة للترحيب بها بصفتها الأمينة العامة للمؤتمر والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة. ونأمل في أن تتيح الولاية المسندة إليها استمرار اضطلاع مكتبها بدور استثنائي في إطار الآلية الدولية. وإنه لشرف أن تكون هناك امرأة تتولى قيادة هذا المكتب، وبخاصة امرأة لديها سنوات طويلة من الخبرة في مجال الدبلوماسية. السيدة فالوفايا، سوف تكون مسيرتك الأكاديمية والمهنية، ومعرفتك بنظام تعددية الأطراف، مفيدة جداً للأمم المتحدة وللعمل الذي تؤديه في جنيف كل يوم. كما أن تعيينك يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام باتجاه هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز على جميع المستويات. وأرجو أن تعتمد على دعم وفد بلدي في ممارسة مهامك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كولومبيا على بياحها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل بيلاروس.

السيد نيكولايتشيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يهنئ وفد بيلاروس السيدة تاتيانا فالوفايا على تعيينها أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح وممثلة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر. ونحن نعرف السيدة فالوفايا جيداً من خلال عملها كعضو في مجلس اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وإننا على يقين من أن مؤهلاتها المهنية وصفاتها الشخصية الممتازة ستعطي زخماً جديداً لعملنا. ونؤكد لها دعمنا الكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة فنلندا التي ستتحدث باسم الاتحاد الأوروبي.

السيدة كيمباينن (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والبلدان المتوائمة مع متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالدكتورة تاتيانا فالوفايا، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأن أهنيئها على تعيينها أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام للأمم المتحدة اختار امرأة من بين المرشحين، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب الهام.

وكما قالت الدكتورة فالوفايا، إن المرأة ممثلة عادةً تمثيلاً ناقصاً في المحافل والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تركز على الأمن، ولذلك سيواصل الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة والرجل في جميع عمليات اتخاذ القرارات والإجراءات، بما في ذلك في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد الرئيس، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن حفاظ المؤتمر على مكانته يكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يؤدي وظيفته الأساسية في التفاوض بشأن

معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، ويسعه أيضاً أن يضع صكوكاً ومعايير أخرى من قبيل المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك.

ونأسف أسفاً عميقاً لأنه لم يتسنى تحقيق توافق الآراء بشأن ولاية من أجل إجراء مفاوضات لأكثر من عشرين عاماً. ونكرر التأكيد على أن أولويتنا القائمة منذ فترة طويلة في المؤتمر هي البدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، ونؤيد بدء هذه المفاوضات وفقاً للولاية الواردة في الوثيقة CD/1299.

ولا بد لجميع أعضاء المؤتمر من التحلي بإرادة سياسية قوية وبالمرونة إذا أردنا كسر الجمود وإعادة المؤتمر إلى مساره الصحيح. وينبغي لنا أن نطرح الأعمال التقنية والموضوعية للمناقشة وأن نوسع مجالات الاتفاق، فنكون على استعداد أفضل لبدء المفاوضات عندما يسمح السياق العام بذلك. ويجب أن نحدّث أساليب عملنا لتجنب المناقشات الإجرائية الممتدة بشأن تنظيم العمل، على النحو الذي اقترحه هولندا في ورقة العمل التي نوقشت بالأمس.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي منذ عهد بعيد بتوسيع عضوية المؤتمر الذي يضم حالياً 65 عضواً. ونشدد على أهمية تعزيز المشاورات الفنية بشأن توسيع عضويته ونؤيد بقوة تعيين منسق خاص في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد المشاركة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة ومؤسسات البحوث، ونرحب بمبادرات أخرى في هذا الصدد، بناءً على مبادرة منتدى المجتمع المدني التي اتخذها الأمين العام للمؤتمر المنتهية ولايته.

السيد الرئيس، نعرب عن امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على مشاركتهم المستمرة في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار ودعمهما للمؤتمر، ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع الأمانة العامة الجديدة للمؤتمر بما يخدم مصلحة جميع أعضاء المؤتمر.

وفيما يتعلق بحلقة نقاش اليوم، السيد الرئيس، أود أن أشير فقط إلى بيان الاتحاد الأوروبي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي أدلى به في مؤتمر نزع السلاح في 13 حزيران/يونيه. وهو متاح على شبكة الإنترنت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على بيانها الذي أدلت به باسم الاتحاد الأوروبي. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كوبا.

السيد ديلغادو سانشيس (كوبا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. باسم جمهورية كوبا، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيدة تاتيانا فالوفايا، ونحن نؤيد بيان مجموعة الـ 21. ونودّ، بصفتنا الوطنية، أن نكرر تأكيد تعاوننا الكامل مع السيدة فالوفايا في أداء واجباتها الجديدة كأمانة عامة وممثلة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى هذا المؤتمر. ومن دواعي سرور وفدنا أن تكون بيننا في هذه القاعة، وإننا على يقين من أنها ستترك، بوصفها أول امرأة تشغل هذا المنصب، أثراً إيجابياً جداً على نحو ما فعلت طوال مسيرتها المهنية في خدمة الدبلوماسية وتعددية الأطراف. وإنه لشرف لنا أن تكون معنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل باكستان.

السيد أندراي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. أود أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في الترحيب بالسيدة تاتيانا فالوفايا، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف،

وتحنتها على تعيينها أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح ومثلة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر.

ونشكر السيدة فالوفايا على ملاحظاتها الثاقبة وتطلع إلى العمل معها في السنوات المقبلة. وهي تأتي بتجربة وخبرة واسعتين تتناسبان جيداً مع المسؤولية الهامة الموكلة إليها. وليس لدينا شك في أنها ستقدم مساهمة ذات مغزى في أعمال المؤتمر. وأغتتم هذه الفرصة أيضاً لأؤكد لها تعاون ودعم وفد بلدي الكاملين لها. ومن حسن حظها أن لديها فريقاً محنكاً يعمل إلى جانبها، وتقوده السيدة آنيا كاسبرسن بمساعدةٍ قديرة من السيدة ردها داي وزملاء آخرين في أمانة المؤتمر.

وأود أيضاً أن أهنئك، السيد الرئيس، على رئاستك الناجحة جداً لهذا المؤتمر. فلقد نظمت، على خطى أسلافك، مناقشات مواضيعية في المؤتمر تشمل البنود الأساسية من جدول الأعمال. وفي غياب إطار لإجراء مناقشات منظمة هذا العام، أظهرت المناقشات الموضوعية في الجلسات العامة أنها وسيلة إيجابية لاستخدام الوقت المتاح لدى المؤتمر. وبموازاة ذلك، كنت أيضاً وراء حفز تبادلٍ قيم جداً للآراء بشأن برنامج للعمل، مع احتلال أفكار جديدة وخلاقة مكان الصدارة. ونود على وجه الخصوص أن نشكر وفد هولندا على ورقة العمل المقدمة في هذا الصدد، والتي تلقى اهتماماً مفيداً جداً في عاصمتنا. السيد الرئيس، لقد أوفيت بمسؤولياتك كرئيس للمؤتمر بأكثر الأساليب اقتداراً وشفافيةً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجزائر.

السيد بركات (الجزائر): شكراً، السيد الرئيس. يدعم وفد بلدي بيان مجموعة الـ 21، ويضم صوته إلى أولئك الذين سبقوه في الترحيب بالسيدة تاتيانا فالوفايا بمناسبة تعيينها أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح ومثلة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة.

وإننا على ثقة بأن خبرتك العالية، سيدي، ستشكل سنداً هاماً لمؤتمر نزع السلاح من أجل الاضطلاع بعهدته ومواجهة التحديات الراهنة. ونحن نتطلع إلى العمل معك ومع فريقك للإسهام في إنجاح أعمال المؤتمر.

السيد الرئيس، أود كذلك أن أغتتم هذه الفرصة لأتوجه إليك بأصدق آيات الامتنان لما بذلته خلال توليك رئاسة المؤتمر في سبيل الدفع قدماً نحو تحقيق نتائج إيجابية للمؤتمر والإسهام في تحضير الأرضية المناسبة للرئاسة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد بقايي هامانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليك، السيد الرئيس، على كل الجهود التي بذلتها خلال توليك مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

ويؤيد وفد بلدي رسالة الترحيب التي وجهتها شيلي باسم مجموعة الـ 21 إلى السيدة تاتيانا فالوفايا، وهو يهنئها على تعيينها عن جدارة مديرة عامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف وكذلك أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح. ونقرُّ بأنك، سيدي، توليت هذا المنصب في ظرف صعب للغاية حيث يجري التشكيك حتى بمفهوم نزع السلاح أحياناً.

ومع ذلك، فإننا لا نشعر بخيبة أمل فيما يتعين علينا أن نضاعف جهودنا للنهوض بقضية نزع السلاح عن طريق محافل متعددة الأطراف مثل هذه الهيئة الموقرة، مؤتمر نزع السلاح. ولا بد لجميع

الدول التي تُعنى بتحقيق السلام العالمي وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية من أن تتخذ موقفاً جماعياً وموحداً للضغط وإحراز تقدم ذي معنى بشأن البنود الأساسية الأربعة من جدول أعمال المؤتمر. ونحن على ثقة، السيدة الأمينة العامة، بأن هذه الهيئة ستقدم تحت إشرافك التقدير إسهامات هامة في سبيل نزع السلاح النووي. ونحن نتطلع إلى العمل معك ومع فريقك من أجل النهوض بمهمتنا الجماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. وأُعطي الكلمة الآن إلى ممثلة بيرو.

السيدة ألفارو إسبينوسا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): شكرًا، السيد الرئيس. أبدأ بتوجيه الشكر إليك، سعادة السفير دونغ. هذا الأسبوع تنتهي ولايتك كرئيس، بعد أن بذلت جهوداً دون كلل في التفكير في موضوع الولاية من أجل إجراء مفاوضات وإحراز تقدم في مناقشة بنود محددة من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، يؤيد وفد بلدي الرسالة التي نقلتها شيلي باسم مجموعة الـ 21، ويرحب بالحضور المشرف للمديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، الدكتورة تاتيانا فالوفايا، بصفتها الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح، ونرحب بتعيينها أول امرأة في هذا المنصب الهام. ويعزز تعيينها صورة المرأة في جميع أنحاء العالم. سيدتي الدكتورة فالوفايا، تتولين مهامك في جنيف في وقت بالغ الأهمية فيما يتعلق بالسلام في العالم. إذ تشكل التوترات المتزايدة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية خطراً كبيراً على الأمن الدولي. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح غير قادر على إبرام صكوك جديدة متعددة الأطراف، بينما يجري التشكيك في الصكوك القائمة. وإضافةً إلى ذلك، يوفر الإنهاء الأخير لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى مثلاً على التهديد الذي يواجهه هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي ظل هذه الظروف، ستكون أي مساعدة يمكنك تقديمها إلى مؤتمر نزع السلاح قيمة وموضع ترحيب، وفقاً للنظام الداخلي، من أجل تحقيق الهدف النهائي أي تعزيز تعددية الأطراف والحفاظ على نظامنا للأمن الجماعي. ونتمنى لك عملاً مثمراً ودوام التوفيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سفيرة بيرو على بيانها. وأُعطي الكلمة الآن إلى سفير جمهورية كوريا.

السيد لي جانغ - كين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، في البداية، بما أن اليوم يصادف آخر جلسة عامة معقودة برئاستك، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى لتوجيه الشكر إليك بصفتك الرئيس الخامس لهذا العام، على جهودك في توجيه مجموعتنا بطريقة شفافة وعادلة ومتوازنة خلال الأسابيع القليلة الماضية. وعلى وجه الخصوص، نقدر تقديراً عالياً جهودك لإجراء مناقشات موضوعية بشأن البنود الأساسية من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وكذلك بشأن برنامج العمل الذي طال انتظاره. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من التوصل إلى أي نتيجة ملموسة، فإن عمق مناقشاتنا ومستوى المشاركة النشطة كانا، في اعتقادي، إنجازاً متواضعاً ولكنه ذو مغزى، ولا سيما في وقت ما زال فيه المؤتمر تحت وطأة حالة من الإحباط دامت طويلاً.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يهنئ السيدة تاتيانا فالوفايا على تعيينها مديرة عامة جديدة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وكذلك أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح وممثلة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى هذه الهيئة.

وإنني على ثقة من أن خبرتك الواسعة، سيدي، كمهنية في العلاقات الدولية والدبلوماسية والصحافة، ستمثل رصيداً قيماً بالنسبة إلى أعضاء المؤتمر في مسعانا المشترك إلى الوفاء بولايتنا كهيئة وحيدة متعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح.

ونظراً إلى أنك أول امرأة تشغل هذا المنصب، أتمنى لك، سيدي، نجاحاً كبيراً. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل معك ومع فريقك عن كثب أثناء اضطلاعك بولايتك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه. وأُعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): شكراً، السيد الرئيس. أود في البداية أن أعرب عن فائق الشكر والتقدير لك ولجهودك في قيادة أعمال المؤتمر على مدى الأسابيع الماضية، وعلى الجهود الملحوظة التي بذلتها مع فريقك في إعداد مشروع مقرر للنهوض بعمل المؤتمر.

كما أود أن أتقدم للسيدة تاتيانا فالوفايا، الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة، بالتهنئة على توليها هذا المنصب الهام. وينضم وفد بلدي إلى بيان مجموعة الـ 21 الذي ألقاه سفير شيلي للتو.

كما أود بصفتي الوطنية أن أؤكد لك، سيدي، استعداد وفد بلدي الكامل للتعاون معك. وأعرب عن ثقتي بأن ما عرف عنك من حنكة وقيادة ومهارة دبلوماسية سيقدم إسهاماً هاماً في إحراز تقدم في أعمال المؤتمر وفي حسن اضطلاع بولايتك خدمة للأمن الدولي. وأتمنى لك النجاح في مهمتك، سيدي. وأتطلع ووفد بلدي إلى التعاون بشكل وثيق معك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. وأُعطي الكلمة الآن إلى سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد باليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، نود أن نعرب عن أحر التهاني للدكتورة تاتيانا فالوفايا، الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح والممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة، ونحن نؤيد تماماً التعليقات التي أبدتها سفير شيلي بصفته منسق مجموعة الـ 21.

وترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بهذا التعيين الأخير وتعرب عن دعمها الثابت للدكتورة فالوفايا وعن رغبتها في التعاون معها خلال فترة ولايتها. ونحن على يقين من أن الدكتورة فالوفايا، بخبرتها الواسعة في كل من مجال الصحافة والدبلوماسية والوظيفة العمومية، ستسهم في تعزيز الحوار والتعاون فيما بين الدول الأعضاء، مما سيساعد على الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية على بيانه. وأُعطي الكلمة الآن إلى سفير لاتفيا.

السيد كاركلينز (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. أود بصفتي المنسق الأخير للمجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، وفي انتظار تعيين المنسق الجديد، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيدة تاتيانا فالوفايا في جنيف ولتهنئتها على تعيينها أمانة عامة لمؤتمر نزع السلاح وممثلة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة.

وما فتئت بعض الدول التي لديها مركز المراقب تنتظر منذ بضعة عقود الانضمام إلى المؤتمر بصفة أعضاء. واسمحوا لي بأن أشجع الأمانة العامة الجديدة للمؤتمر، وكذلك جميع الدول الأعضاء في المؤتمر، على بحث مسألة توسيع عضوية المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة بصفتي الوطنية، السيد الرئيس، لأهنئك وأشكرك على الأنشطة التي اضطلعت بها كرئيس للمؤتمر. وقد رأينا أن تفانيك قادنا إلى مناقشات بناءً للغاية في الأسابيع الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير لاتفيا على بيانه. وأعطي الكلمة إلى ممثل البرازيل.

السيد دالسيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكرًا، السيد الرئيس. أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لبيان مجموعة الـ 21 الذي أدلى به سفير شيلي، وأن أرحب ترحيباً حاراً بالسيدة تاتيانا فالوفيا وأهنئها على توليها مهامها أمينةً عامةً لمؤتمر نزع السلاح ومثلة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر. ونحن مقتنعون بأنها ستتمكن، بفضل خبرتها المكتسبة على مدى مسيرة دبلوماسية غنية ومتنوعة، من تزويد الدول الأعضاء في هذه الهيئة الموقرة بالدعم اللازم.

وبما أن هذا اليوم هو آخر يوم لرئاستك، نود أن نغتنم هذه الفرصة، السيد الرئيس، لنشكرك على جهودك وتفانيك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير المكسيك.

السيد هيريديا أكوستا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكرًا جزيلًا، السيد الرئيس. باختصار شديد، أود في البداية أن أعرب عن شكري بشأن الرسالة التي تفضل بإدلائها السفير، الممثل الدائم لشيلي، باسم مجموعة الـ 21، وأن أحيط علمًا بها وأن أؤدي تأييدي لها: شكرًا جزيلًا. ثانيًا، يود وفد بلدي أن ينضم إلى الزملاء الآخرين في الترحيب بالدكتورة فالوفيا وتهنئتها على تعيينها في مؤتمر نزع السلاح، ويقول لها في الوقت نفسه إننا تأثرنا للغاية بدعوتها الموجهة لعودة المؤتمر، هذا المحفل، إلى جوهره التفاوضي أو، حسب تعبيرك سيدي، إلى حجر الزاوية في ولايته. وأخيرًا، يشارك وفد بلدي، السيد الرئيس، في الإعراب عن الامتنان والتقدير لجهودك في إدارة أعمالنا أثناء رئاستك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المكسيك على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل سويسرا.

السيد ماسميحان (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): شكرًا، السيد الرئيس. إنني آخذ الكلمة أولاً للترحيب بحضور المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف بيننا. وأود أن أهنئ السيدة فالوفيا على تعيينها أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح، وكذلك بصفتها الممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى هذا المحفل. وأود أيضاً أن أرحب بكونك هنا معنا اليوم، السيدة فالوفيا، وبأنك أطلعتنا على أفكارك بشأن المؤتمر وأعربت عن دعمك لعملنا. ونشاطك آراءك تمامًا، سيدي، بشأن نطاق إنجازات المؤتمر الماضية وأهمية أن يتمكن المؤتمر من الإسهام مرة أخرى في مواجهة التحديات الرئيسية التي نواجهها في ميدان الأمن الدولي. ونحن مقتنعون بأن تجربتك وخبرتك الدبلوماسية ستمثلان رصيداً هاماً للمؤتمر، وتطلع إلى التعاون معك. وبممكنك، سيدي، التعويل على دعمنا الكامل لك. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجميع أعضاء الأمانة لما يقدمونه من دعم للمؤتمر طوال العام. ونوجه الشكر أيضاً إلى الرئاسة الحالية للمؤتمر، التي تتولاها فييت نام، وبخاصة لعقد المناقشة الهامة والموضوعية بشأن طريقة أدائنا لعملنا التي استهلتها الرئاسة الحالية في الأسابيع الأخيرة. ونحن مقتنعون بأن هذه المناقشة ستكون أساسية في سعيها إلى التغلب على العقبات التي تعوق عمل محفلنا منذ فترة طويلة جداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه وأعطي الكلمة إلى ممثل مصر.

السيد السيد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكرًا، السيد الرئيس. يؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً البيان الذي أدلت به شيلي باسم مجموعة الـ 21، ويشرفني أن آخذ الكلمة لأرحب أحر ترحيب بالسيدة تاتيانا فالوفايا وأهنئها على تعيينها أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح وممثلة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر، السيد الرئيس، وليشكر فريقك على رئاستك الناجحة جداً وعلى توجيه عملنا بطريقة متميزة. وأود أيضاً أن أؤكد لرئيسنا المقبل، سفير زمبابوي، وللسيدة فالوفايا، دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً.

حضرات المندوبين الموقرين، تهدف الجلسة العامة لهذا اليوم، على نحو ما أعلن سابقاً، إلى تناول مجال التركيز الموضوعي على البند 3 من جدول الأعمال، أي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك بمشاركة السفير غينادي غاتيلوف من الاتحاد الروسي، والسفير خوان إدواردو إغويغورين من شيلي، والسيد دانييل بوراس من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح كمشاركين في حلقة النقاش.

وبعد العروض التي سيقدمها المشاركون في حلقة النقاش، أعزم فتح باب المناقشة لمن يرغب في التعليق على هذا الموضوع الفني. وبعد اختتام مناقشتنا، سأتيح المجال لمناقشة أي مسألة أخرى تود الوفود إثارتها.

وأود الآن أن أعطي الكلمة إلى أول عضو في حلقة النقاش، السفير غينادي غاتيلوف.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمح لي بأن أضم صوتي إلى أصوات الوفود العديدة الأخرى لتهنئة السيدة تاتيانا فالوفايا على تعيينها في هذا المنصب الرفيع أمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح وممثلة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر. ونحن على يقين من أن تعيينها سيعزز العمل الفعال لهيئتنا. واسمح لي أيضاً بأن أضم صوتي، السيد الرئيس، إلى أصوات الوفود التي أعربت عن تقديرها لقيادتك القديرة للمؤتمر خلال هذه الفترة الصعبة.

لقد جرى النظر في موضوع جلسة اليوم في مناسبات عديدة هذا العام وفي العام الماضي على حد سواء. وأُجريت مناقشات متعمقة في إطار الهيئة الفرعية 3 بهدف إحداث تقارب في مواقف الدول بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتولى فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي أنشئ بمبادرة من روسيا والصين، مهمة أكثر طموحاً وواقعية. وقد عقد الفريق دورتين في الفترة 2018-2019 هنا في جنيف. ولا تزال مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تشكل مركز الاهتمام ليس لدى المؤتمر فحسب، بل أيضاً لدى اثنين من المحافل الأخرى هما اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، اللذان يشكلان جزءاً من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ويتم تناول جوانب محددة من هذه المسألة أثناء انعقاد دورة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويُعزز معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح قدراً كبيراً من العمل في هذا الميدان، وهو يعقد، منذ ما يقرب من 20 عاماً، مؤتمراً سنوياً لأمن الفضاء.

وتُظهر جميع الحقائق المعروفة التي أوردتها وعبيراً متزايداً لدى أغلبية الدول بالتهديدات والأخطار التي تواجه عملية التنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، والتي يمكن أن تنشأ

عن انخراط الدول في سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهناك أيضاً وعي متزايد بالتهديد الذي يتعرض له السلام الدولي والأمن العالمي من جراء نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ويتيح لنا هذا الاتجاه الإيجابي المشجع فرصة حقيقية للاتفاق بشأن تدابير فعالة لإبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة ومن ثم عدم تحويله إلى منطقة يمكن أن يندلع فيها نزاع مسلح عاجلاً أم آجلاً.

وبدأ اتجاه آخر معاكس، للأسف، يكتسب زخماً في الآونة الأخيرة. وتقول دول معينة إن لديها خططاً لنشر منظومات هجومية في الفضاء الخارجي، وهي تقوم بإعداد ورقات مفاهيمية عن تنفيذ عمليات عسكرية هناك. وما يثير القلق بوجه خاص أن من المقرر، في المستقبل القريب، أن تنتقل هذه الخطط إلى مرحلة التطبيق العملي. ويتم ذلك على أساس مجموعة متنوعة من الادعاءات. فعلى سبيل المثال، يجري الحديث عن ضرورة الدفاع عن الأصول الوطنية أو الجماعية في الفضاء الخارجي، وتحسين سلامة تشكيلات السواتل العنقودية، وحماية المصالح الحيوية للدول أو الكتل فيما يتصل بالفضاء.

ويجري استغلال التسليم المتحمس المؤلف بأسطورة التهديد الخارجي المتزايد الذي لا يمكن درؤه بأي شكل من الأشكال دون منظومات هجومية فضائية. ويبدو هذا التبرير لوجود خطط فضائية عسكرية، بما في ذلك الإقامة الاستباقية للأسلحة في الفضاء الخارجي ونشرها لمنع الأعمال العدائية المحتملة ضد الأجسام الوطنية في الفضاء الخارجي، تبريراً أقل ما يقال فيه إنه غير مقنع.

كما أن الحجة المتعلقة بالشفافية الفائقة في مجال الفضاء العسكري، التي يلجأ إليها زملاؤنا الغربيون في كثير من الأحيان وبكل سرور، تبدو غير مقنعة. فالتعليقات على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أو إمكانية استخدامها التكتيكي لا تعبر عما يُقصد تحديداً بالشفافية. وهذا تهديد مباشر أو، إذا أردتم، إنذار نهائي موجه إلى المجتمع الدولي الذي يرفض بمعظمه تسليح الفضاء الخارجي رفضاً قاطعاً.

وفي الوقت نفسه، يبدو أن هذا يمثل محاولة لتحقيق هيمنة كاملة وغير منظّمة في الفضاء الخارجي، وهو ما من شأنه أن يتيح لفرادى الدول إمكانية إملاء شروطها بشأن بناء العلاقات وترتيبات التنسيق، لا في المدارات الأرضية فحسب، بل هنا أيضاً على كوكب الأرض، وإلا تعرض لاستخدام القوة العسكرية.

وتكشف الأحداث التي وقعت على مدى العام ونصف العام الماضيين، بما في ذلك البيانات الأخيرة الصادرة على مختلف المستويات بشأن نوايا نشر الأسلحة في الفضاء، عن الأسباب الحقيقية للمعارضة النشطة التي تُبديها عدة دول منذ فترة طويلة إزاء الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى صياغة وتوقيع صك دولي ملزم قانوناً وتعزيز المبادرات بهدف الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والاستكشاف.

وبينما يلجأ المنتقدون إلى كل الوسائل الممكنة لتشويه ما يُراد بالجهود السلمية، ولنسف المقترحات الرامية إلى وضع ضمانات موثوقة تستند إلى المعاهدات لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، فقد ثبت أن هؤلاء المنتقدين غير قادرين على اقتراح أي مبادرة مجدية لمنع سباق التسلح في الفضاء. ولا حاجة إلى الخوض في أي أمثلة أخرى. فعلى مدى 10 سنوات، سمعنا من يشكون من التهديد الذي يمكن أن تشكله منظومات الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل بالنسبة للأجسام الفضائية. وفي الاتصالات التي جرت مع زملائنا الذين أعربوا عن شواغل كبرى، اقترحنا علناً أن ينضموا إلى مبادرة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، كررنا الإعراب عن استعدادنا للنظر في هذا التهديد ومناقشته. ولكن شركاءنا لم يردّوا علينا إلا بالصمت. ولا بد من القول إنهم ظلوا صامتين حتى

وقت قريب أمام ندائنا المتكررة للحصول على إجابة صادقة على السؤال عما إذا كانوا يعتزمون وضع أسلحة في الفضاء. لكننا لم نلقَ أي شفافية. ونحن نعرف الجواب في أساسه الآن.

ويتطلب إصدار أي بيانات أو قرارات بشأن مسائل الفضاء العسكري إجراء تحليل لآثارها بعناية بالغة. وقد اتضح أنه سيكون لتنفيذ الخطط الرامية إلى وضع الأسلحة في الفضاء القريب من الأرض أثر سلبي للغاية على الأمن الدولي والاستقرار العالمي. وكما هو الحال بالنسبة لتحديد الأسلحة النووية ومواصلة الحد من الترسانات الاستراتيجية، نحن ندخل الآن عصراً جديداً للفضاء بفضل جهود بلدان غربية معينة. ومن المرجح أن يتسم هذا العصر بتراجع مستمر في الثقة بين الدول، وزيادة التوتر وظهور تهديدات واستفزازات جديدة، وتقويض الاتفاقات الأساسية بشأن استخدام الفضاء الخارجي، والحد من إمكانية التنبؤ بالأنشطة الفضائية واستدامتها، وهو ما سيجعله عصراً أقل أماناً ويؤدي إلى إضعاف الأمن الدولي في العالم.

وهذا كله يعزز اقتناعنا بأننا كنا على حق مع الدول المسؤولة الأخرى، على مدى السنوات العشرين الماضية، في تفضيل البحث عن مسار مستدام لإبقاء الفضاء الخارجي خالياً من جميع أنواع الأسلحة. ولا تزال روسيا ملتزمة بهذا الهدف. ونعتبر أن إبرام اتفاق ملزم قانوناً لحظر تسليح الفضاء بالاستناد، في جملة أمور، إلى مبادئ وقواعد معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، يمثل أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

وسيکفل إبرام اتفاق من هذا القبيل وانضمام الدول المعنية إليه ألا تكون أي أجسام من الأسلحة قائمة في الفضاء الخارجي وأن تُستخدم الأجسام وفقاً للمعاهدة المذكورة أعلاه. وبهذه الطريقة، ستمكن من استبعاد أي إمكانية لتحويل الفضاء الخارجي إلى مكان للتبادل المسلح.

والفكرة الرئيسية هي أنه لن يكون هناك احتمال لنشوب نزاع مسلح في الفضاء الخارجي ومن ثم تحول هذا النزاع إلى كوكب الأرض.

ومن شأن حظر تسليح الفضاء الخارجي أن يمنع حدوث سباق تسلح أو تعزيز القدرات العسكرية على كوكب الأرض بشكل يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. إذ أن الدول التي لا تملك قدرات فضائية عسكرية ستبحث عن استجابات أخرى غير متناظرة من أجل التصدي للتهديدات الناجمة عن ظهور الأسلحة في الفضاء الخارجي، حتى عن طريق حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتيح حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ظروفاً مواتية لإشاعة الثقة التي تقوم عليها التسوية البناءة للمشاكل الناجمة عن الأنشطة الفضائية للدول والجهات من غير الدول. ومن شأن إقدام المجتمع الدولي فعلياً على وضع ضمانات متفق عليها ضد تسليح الفضاء الخارجي تهمة بيئة غير تصادمية ومفتوحة للتعاون فيما بين الدول بشأن استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، استناداً إلى مبدأ المساواة.

وإلى حين أن يتم التوقيع على أي صك من هذا القبيل، لعل من الممكن الاتفاق بشأن سبل ووسائل أخرى لتحسين أمن الأنشطة الفضائية والحفاظ على الفضاء الخارجي باعتباره بيئة سلمية خالية من النزاعات والتصدي لخطر تسليحه. وفي هذا السياق، جرى التأكيد مراراً وتكراراً على أهمية وضع تدابير من أجل تعزيز شفافية الأنشطة الفضائية والثقة بشأنها. ولا تزال روسيا تؤيد مواصلة العمل لتحقيق هذه الغاية. ويمكن، بل ويجب أن تكون تدابير بناء الثقة عنصراً من عناصر الترتيبات الشاملة لتفادي حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن، شأننا شأن معظم البلدان، نؤكد أن هذه التدابير تكميلية ولا يمكن أن تحل محل اتفاق ملزم قانوناً.

وعملاً بهذا الموقف، تعهدت روسيا ألا تكون سباقة إلى نشر أسلحة في الفضاء الخارجي رغبة منها في تثبيت مبادرتها السابقة المتعلقة بالأسلحة في الفضاء في عام 2004. وحتى اليوم، بلغ عدد الدول الأعضاء الكاملة العضوية في هذه المبادرة 21 دولة تستفيد باستمرار من دعم ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن دواعي الأسف والقلق ألا يبادر بلد من البلدان الغربية حتى الآن، ولا سيما البلدان المعنية بموضوع الفضاء الخارجي، إلى إبداء رغبته في الانضمام إليها. وكل ما حظي به مقترحنا هو النقد الذي لم يكن، كما نرى الآن، سوى ذرّ للرماد في العيون الغاية منه تنفيذ خطط نشر منظومات الأسلحة التعبوية في الفضاء الخارجي. وقبل كل شيء، أؤكد مرة أخرى أن من ينتقدوننا لم يأتوا بفكرة واحدة بناءً بشأن سبل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

فكل ما سمعناه هو مناقشات عامة بشأن وضع بعض القواعد والمعايير للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، التي بدت، من ناحية، وكأنها تلميح إلى أن هناك من يتصرف أو يعتزم التصرف بطريقة غير مسؤولة هناك. ومن ناحية أخرى، تبدو هذه الفكرة أشبه بمحاولة ترمي إلى إعادة تفسير المبادئ والقواعد الواردة في معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، وأهمها ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

تلتزم الدول الاطراف في المعاهدة، في مباشرة انشطتها في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ... مراعاة القانون الدولي ... بغية صيانة السلم والامن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين.

(تكلم بالروسية)

ويصعب القول إن الخطط الرامية إلى وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي إلى جانب السعي الحثيث إلى استخدامها في الأغراض العسكرية تتفق مع هذا الحكم المنصوص عليه في الصك الدولي الرئيسي لقانون الفضاء، وهو صك بات أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ونحن ندعو جميع الدول إلى إجراء مناقشة موضوعية وبناءة بشأن حظر ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بهدف وضع تدابير توافقية بصورة مشتركة لكي يبقى الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة ويتعزز بذلك، السلم والأمن الدوليان. فالوقت يمر. وإذا ما نحن أهدرنا هذه الفرصة، فإننا سنرتكب جريمة في حق الأجيال المقبلة. وكما يظهر من عمل فريق الخبراء الحكوميين، وإن لم يُعتمد تقريره النهائي، فإن الدول لا تزال تتمتع بملكية الاستماع إلى بعضها البعض وتتفاهم فيما بينها. وأهم ما في الأمر أنه لا يزال بمقدورها جميعاً، كما نأمل، التوصل إلى اتفاق بشأن أصعب المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح.

وروسيا من جانبها مستعدة للمشاركة في هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير غاتيلوف على العرض الذي قدمه. أعطي الكلمة الآن للسفير إغيجورين.

السيد إغيجورين (شيلي) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سعادة السفير دونغ. زملائي الأعزاء، أقدر الدعوة التي وجهت إليّ للانضمام إلى فريق المناقشة في هذه الجلسة المواضيعية. ويسرني أن أكون بينكم اليوم لمناقشة بعض الجوانب التي تهم شيلي بصفة خاصة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن الخوض في هذه المسألة الواسعة والمعقدة هو تحدٍ حقيقي، ولا سيما في ضوء ما نعلمه جميعاً من صعوبات بالغة تعترض عملية تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف وعدم الانتشار ونزع السلاح بشكل عام. وتكتسي هذه الصعوبات طابعاً سياسياً على نحو بارز، كما يعلم جميع الحاضرين

في هذه القاعة. غير أن التهديدات المتزايدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تتجاوز المجال السياسي، وربما لهذا السبب تمس الحاجة إلى تحديد المناقشات ومواصلتها.

وكما أشير إلى ذلك في المناقشات التي عقدت في إطار هذا المؤتمر، فإن خطوات التقدم التكنولوجي واستكشاف الفضاء، ولا سيما ببعده التجاري، وزيادة الاعتماد على الأصول الفضائية وخطر التدخل فيها، والحطام الفضائي، وتزايد عدد الجهات الفاعلة في الفضاء الخارجي، تشكل تحديات جديدة لأمن الفضاء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إجرائية معترف بها تستدعي تحسين التنسيق بشأن هذه المسألة، مع احترام الولاية المحددة المسندة لكل هيئة، في المحافل المعنية، وهي مؤتمر نزع السلاح، ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، واللجنتان الأولى والرابعة للجمعية العامة.

وأخيراً، فإن البعد المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لاستكشاف الفضاء يكتسي أهمية خاصة في فهم قوام مفهوم الصالح العام للبشرية، الذي يطلب بموجبه إلى جميع الدول الإسهام في هذه المناقشة. وفي هذا الصدد، لا بد من التعاون الدولي في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي يضمن الاستفادة المنصفة من المنافع ويكون أداة لصون السلم والأمن. والرؤى والمحافل العديدة التي يمكن من خلالها تحليل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تجعل منه موضوعاً عظيم الأهمية، ولا سيما في ضوء التحديات المتزايدة على نحو كبير، وتنوع المقترحات المطروحة وقلة الاستجابات الملموسة.

ومع ذلك، نود على الأقل أن نحاول النظر بتفاؤل إلى الصورة الرمادية نوعاً ما لعملية تحديد الأسلحة وعدم الانتشار اليوم. وعلى الرغم من العيوب التي تشوبها، يجب تحليل مجموعة الاتفاقات الدولية المتعلقة بقضايا الأمن الدولي من زاوية الإنجازات التي حققتها، وكيف توصلنا إلى تحقيقها والسبل الممكنة لتحسينها، مع التشجيع على عقد مناقشة شاملة ومستمرة، لأن التقاعس ليس خياراً مقبولاً. وفيما يتعلق بالإطار القانوني القائم، تشكل معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، المعروفة بمعاهدة الفضاء الخارجي، التي دخلت حيز النفاذ في عام 1967، الإطار الأساسي للقائم للقانون الدولي للفضاء. وقبل عامين تقريباً، احتُفل بمرور نصف قرن على وجود هذه المعاهدة، وعقدت مناقشة مستفيضة بشأن تنفيذها وصلاحياتها. ومع أن التفاوض على المعاهدة واعتمادها يجسدان بأمانة التقدم العلمي والتقني الذي أحرز عندما بدأ استكشاف الفضاء، ويظهران بذلك، الحاجة إلى إنشاء نظام قانوني يتيح التعايش السلمي بين القوتين الرائدتين في مجال استكشاف الفضاء في سياق حرب باردة، فالواقع أن المبادئ التي تستند إليها هذه المعاهدة لا تزال صالحة حتى اليوم، وهي استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وحظر نشر الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، وحظر وضع هذه الأسلحة على الأجرام السماوية.

وهذا يعني وجوب استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه فيما يحقق الفائدة لجميع البلدان ويخدم مصلحتها، وعدم جواز التملك القومي للقمر والأجرام السماوية الأخرى، أو المطالبة بالسيادة عليها. وتجدر الإشارة إلى أن مبادئ التعاون الدولي المكرسة في المعاهدة تيسر تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة المتبادلة، مثل رصد عمليات الإطلاق الفضائية، وتنظيم زيارات للمنشآت الموجودة على الأجرام السماوية، والترتيبات الاستشارية. ومن اللافت للنظر أن تتضمن المعاهدة أيضاً في ذاك الزمن، أحكاماً صريحة بشأن حماية البيئة، تنص على أن تلتزم الدول في استكشاف الفضاء الخارجي بتفادي إحداث أي تلويث ضار لها وكذلك أية تغييرات ضارة في البيئة الأرضية.

وقد أرسى النظام القانوني القائم على السلام والتعاون الدولي المكرس في معاهدة الفضاء الخارجي المبادئ والبارامترات التي جرى بموجبها التفاوض على عدد من الصكوك القانونية التي تتناول

جوانب محددة لم تتناولها المعاهدة الأصلية، وهي اتفاق عام 1967 بشأن إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي؛ واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام 1971؛ واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام 1974؛ والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام 1979. والنظام القانوني الذي أنشئ في عام 1967 يلبي الاحتياجات اللازمة لزمن وسياق محددين. واليوم، أبرزت التحديات التي ذكرتها سابقاً في خطابي، ولا سيما تنوع التهديدات المحدقة بأمن الفضاء الخارجي نتيجةً للأنشطة التجارية والتقدم العلمي والتكنولوجي، قصور الإطار القانوني القائم عن مواجهة التحديات والفرص على حد سواء. ومع ذلك، فإن المبادئ التي بني عليها لا تزال صالحة، وربما أكثر مما كانت عليه قبل 50 عاماً.

فالزيادة التي سجلت في أنشطة الشركات الخاصة كانت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، وهناك تزايد في عدد البلدان التي وضعت سواتل في مدار الأرض. وفي بداية عام 2019، كان هناك أكثر من 4 987 ساتلاً تدور حول الأرض، منها 1 500 ساتل نشط، وهو ما يمثل زيادة تناهز 2,68 في المائة مقارنة بشهر نيسان/أبريل 2018. ويؤدي عدد كبير من هذه السواتل وظائف متعددة (الاتصالات، والمراقبة العلمية، والملاحة، والتطورات التكنولوجية المدنية والعسكرية). ولذلك، تجدر الإشارة إلى أن آثار الأنشطة الفضائية على حياة الناس هي آثار متعددة ومتنوعة بطبيعتها. ويكتسي هذا الجانب أهمية بوجه خاص لأن استكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله يجب أن يحقق فائدة للبشرية جمعاء ويخدم مصالحها، كما تنص المعاهدة، ولذلك، فإن جميع البلدان يحق لها الانتفاع بهذه الفوائد.

والوصول إلى المعارف المستمدة من البحوث المطبقة على الأنشطة والتكنولوجيات الفضائية، وتطبيق تلك المعارف على التعليم والابتكار سيكون له أثر على التنمية الشاملة للبلدان. ولذلك، فإنه ليس من المبالغة أن يقال إن تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ستؤدي دوراً أساسياً في تمكين البلدان من تحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وإنها تؤدي هذا الدور بالفعل. غير أن ذلك لن يتسنى إلا بقدر ما يتعزز مبدأ التعاون الدولي، ولا سيما باستحضار حقيقة أن الأنشطة الفضائية تترتب عليها، وفقاً للأدلة التجريبية، عواقب عالمية. ومعالجة هذه المخاطر تتطلب تعزيز القواعد والآليات الدولية للتصدي للتلوث والعمل في الوقت نفسه على تهيئة الفرص اللازمة لعدم استثناء أحد من الانتفاع بفوائد الاستخدامات السلمية للفضاء.

وكما كنت أقول، فإن معاهدة الفضاء الخارجي، بوصفها حجر الزاوية في النظام القانوني الدولي الذي يحكم استخدام الفضاء الخارجي، لا تزال تحتفظ بأهميتها، ولكنها لا تكفي لمواجهة التحديات المعاصرة التي شرحتها. ولذلك، يقتضي الأمر إعطاء زخم جديد لوضع صكوك جديدة من أجل تنظيم أمن الفضاء بشكل أفضل، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء، وتجسيد روح المعاهدة على نحو ملموس فيما يتعلق بالتعاون الدولي. وعلى سبيل المثال، تكفي المعاهدة بحظر وضع أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي؛ ولا تحظر وضع أنواع أخرى من الأسلحة أو إطلاق قذائف قد تكون مزودة برؤوس حربية تحمل أسلحة الدمار الشامل. وتعكس هذه الثغرة التطور الذي طرأ على تكنولوجيات الأسلحة منذ التفاوض على المعاهدة، وهي تشكل مصدر قلق متزايد للدول.

وفي عام 2008، قدم الاتحاد الروسي والصين نص مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وأعيد تقديم هذا النص في عام 2014 مع إدخال بعض التعديلات الهامة عليه. وقدم الاتحاد الروسي أيضاً مبادرة أخرى تنطوي على التزام بالآلا يكون سباقاً إلى وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى

هذه المقترحات المحددة لوضع صك دولي جديد ملزم قانوناً، كان هناك عدد من المبادرات الرامية إلى إرساء قواعد طوعية غير ملزمة ذات طابع سياسي، كشكل من أشكال القانون غير الملزم. ومن المفيد، في هذا الصدد، التذكير بأن الجمعية العامة عاجلت هذه المسألة بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين أجرى دراسة لمختلف تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وكان هذا الفريق، الذي أنشئ في عام 2011، ثاني فريق يُخفق، بعد الفريق الذي أنشئ في عام 1993، في التوصل إلى نتيجة تحظى بتوافق الآراء. وفي سياق مداولات فريق عام 2011، اتفق الخبراء الحكوميون على تدابير موضوعية وأوصوا الدول بتنفيذها على أساس طوعي. ويمكن اعتبار هذه التدابير بمثابة خطوة وسيطة تُمهّد لوضع صك ملزم قانوناً يرمي إلى التصدي للمخاطر المتزايدة في الفضاء الخارجي والتخفيف من حدتها، وليس بديلاً عنه. والغرض من هذه التدابير هو تشجيع السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي وتجسيد المبادئ العامة للقانون الدولي، أي أن تكون شاملة لعدة قطاعات وفعالة وعملية ومستدامة، وأن تولد أثراً فوراً قدر الإمكان. وتجدر الإشارة إلى الجانب المتعلق بالتعاون الدولي والأقليمي في تنفيذ التدابير.

وثمة اقتراح آخر أُعدّ في إطار تدابير الشفافية هو المدونة الدولية لقواعد السلوك، التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي وقُدِّمت رسمياً في عام 2012. وتهدف المدونة إلى تعزيز عناصر السلامة والأمن والاستدامة في جميع الأنشطة في الفضاء الخارجي، استناداً إلى عدد من المبادئ، وهي حرية الدول في الوصول إلى الفضاء واستكشافه واستخدامه واستغلال الأجسام الفضائية في الأغراض السلمية، دون تدخل وفي إطار الاحترام الكامل لأمن وسلامة الأجسام الفضائية الموجودة في المدار؛ ومسؤولية الدول عن التدابير المتخذة والأنشطة المنفذة، لمنع تحول الفضاء إلى مصدر للنزاع؛ والحق في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً، وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ومع أن العملية لها طابع طوعي، فقد شكّك فيها وقيل إنها ليست شاملة بما فيه الكفاية ولا تقوم على ولاية متعددة الأطراف. ومن الواضح أن هناك منظورات مختلفة لقيمة هذه المبادرات الطوعية. فبعض الدول تعتبرها أفضل طريقة لإحراز تقدم في وضع تدابير ملموسة وواقعية، بينما ترى فيها دول أخرى دواءً وهمياً يحول دون وضع صكوك ملزمة قانوناً. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاستنتاج الوحيد الذي ورد في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الذي اقترحه الخبير الشيلي، ومفاده أن التدابير السياسية الطوعية يمكن أن تشكل الأساس للنظر في المفاهيم والمقترحات المتعلقة بالالتزامات الملزمة قانوناً.

وبجسد ذلك اعتراف مجموعة كبيرة من الدول بالدور الهام الذي تكتسبه الالتزامات السياسية الطوعية، التي يبدو أنها من المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها، كما يتضح من اعتماد الديباجة و21 مبدأً توجيهياً لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في حزيران/يونيه الماضي. وقد تأرجح المجتمع الدولي في المسارات التي سلكها والمبادرات التي اتخذها بين المبدئين الواردين في معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، ألا وهما الاستخدام السلمي من جهة، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء من جهة أخرى. ويمكن أن تتحول البيئة الفضائية إلى مسرح لتوترات تُعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، نظراً لما تكتسبه من طابع تنافسي شديد وقيمة استراتيجية.

وإني أجد لزماً عليّ أن أذكركم، وإن كان في الأمر تكرار بالنسبة للحاضرين في هذه القاعة، بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو مسألة من المسائل الأساسية الدائمة المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وليس هذا هو الوقت المناسب لمناقشة الأسباب المختلفة التي حالت دون تمكننا من اعتماد برنامج عمل، ولكن لا شك في أن الاختلاف الكبير بين بعض القوى العظمى

بشأن هذا الموضوع قد أسهم أيضاً في إدامة هذا المأزق المؤسف. وقد لمسنا بارقة أمل حين أنشأت الجمعية العامة أول فريق من الخبراء الحكوميين كُلف بولاية محددة لمعالجة هذه المسألة. ومن المؤسف أن هذا الفريق لم يتمكن من بلوغ هدفه على الرغم من الجهود التي بذلها الخبراء والدور القيادي اللافت الذي اضطلع به رئيس الفريق، زميلنا غلييرم باتريوتا من البرازيل. وهذه حصيلة مثبطة قطعاً، ولكنها مفهومة بالنظر إلى السياق السياسي الحالي. بيد أنه ينبغي التشديد على أن الغالبية العظمى من الدول الممثلة كانت على استعداد لقبول التقرير التوافقي، ولذلك نأمل أن يُنشأ في مرحلة ما، كما حدث في سياق عملية تدابير الشفافية وبناء الثقة، فريق جديد لتحقيق هذا الهدف، الذي يتوق إليه المجتمع الدولي.

وأخيراً، أود أن أشاطركم بعض الأفكار بصفتي ممثلاً لدولة نامية. إن التفاعل المتزايد بين الدول يمثل أحد الاتجاهات الرئيسية في العلاقات الدولية. وفي حالة الفضاء الخارجي، نشهد مدى اعتماد جميع بلداننا ومواطنينا، بشكل أو بآخر، على التكنولوجيات المستمدة من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وعلاوة على ذلك، تتحمل جميع الدول مسؤولية مشتركة عن الحفاظ على الفضاء الخارجي، الذي هو ميدان للبشرية قاطبة، كما ورد في معاهدة الفضاء الخارجي، وبذلك، تكون هذه المسألة شاغلاً ليس فقط بالنسبة للدول التي تتراد الفضاء. وهناك في هذا الصدد، أوجه تشابه مع العملية التي تكللت باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، تتمثل في كون المسألة تمثل شاغلاً عالمياً يهم الجميع، واحتمال أن يسفر الاستخدام غير المنضبط للتكنولوجيات عن آثار لا حصر لها، وإمكانية التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق بفضل وعي العلماء في العالم المتقدم فضلاً عن وعي المواطنين في جميع أنحاء الكوكب. ومن الواضح أننا نشهد حالة انتقالية، فيما يخص منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولكن المشاركة الاستباقية لمندوبين قدموا من جميع المناطق في عمليات مثل فريق الخبراء الحديث العهد وفي مناقشات كمناقشة اليوم، تشجعنا على المثابرة والإسهام في بلوغ رؤية مشتركة من أجل الحفاظ على فوائد الاستخدامات السلمية والحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه تركة السلام المشتركة. وسنواصل العمل والتعاون في سبيل تحقيق هذا الهدف المشترك.

السيد الرئيس، قبل أن أختتم بياني، أود أن أتقدم إليك بالشكر على جهودك ومبادراتك الدؤوبة الرامية إلى تعميق المناقشات في مؤتمر نزع السلاح وإحراز تقدم بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وأود أيضاً أن أرحب بالرئيس المقبل لمؤتمر نزع السلاح، سفير زمبابوي، الذي نعرب له عن دعمنا الكامل. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير إغيجورين على العرض الذي قدمه. أعطي الكلمة الآن للسيد دانييل بوراس من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

السيد بوراس (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، دعني أقدم شكري لك ولبعثتك على دعوتي لإلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح اليوم. ويسر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دائماً أن يطلع الدول الأعضاء على بحوثه واستنتاجاته. وبما أنني أول عضو في المعهد يخاطب مديرتنا العامة الجديدة، أعرب لك أيضاً عن تحياتنا الحارة ونؤكد لك دعمنا المتواصل.

ثانياً، أود أيضاً أن أذكر، كما فعل من تقدمني من الزملاء، بأن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هو واحد من المنظمات العديدة المناصرة للمساواة بين الجنسين في جنيف. وفي وقت سابق من هذا العام، وزعت مجموعة التأثير التابعة لشبكة أنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين مجموعة موارد على الدول الأعضاء توفر معلومات مفيدة عن سبل زيادة التنوع والشمول في

اجتماعاتنا. وإذا كان هناك أحد يرغب في قراءتها، فهي متاحة على موقعنا على الإنترنت. وأود أيضاً أن أشكر مديرتنا العامة الجديدة على دعمها للشمول الجنساني.

وقبل أن أدخل في صلب الموضوع، أقول إنني أعلم أن موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يتطلب قدراً كبيراً من الجلد، ولذلك، أود أن أحكي نكتة سريعة إذا كان المترجمون الشفويون سيجاروني. هل سمعتم أن مجموعتنا الشمسية كانت موضوع تقييم متعلق بالجرة؟ ولم تكن النتائج جيدة جداً. فكل ما حصلنا عليه هو نجمة واحدة. شكراً.

والآن، إلى العمل. سيداتي وسادتي، يسرني أن أعلن عن نشر التقرير الذي أعد عن مؤتمر أمن الفضاء لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعام 2019. وأوجه الشكر الجزيل لمن تمكنوا من حضور المؤتمر، وبفضلهم لاقى هذا الإصدار نجاحاً كبيراً. وفي هذا العام، سعينا إلى الاستفادة من أعمال عدة مناقشات متعددة الأطراف عقدت في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك الهيئة الفرعية 3 التابعة لمؤتمر نزع السلاح. واختير كل فريق بهدف مواصلة بحث بعض المسائل التي نوقشت في مختلف هيئات الأمم المتحدة على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية. وتناول فريق واحد على وجه الخصوص أحد أكبر التحديات التي لا تزال تعترض عملنا في مجال أمن الفضاء - ألا وهو التحقق من الأنشطة الفضائية. وقد أتاحت لنا حلقة النقاش جميعاً فرصة لمحاورة بعض الخبراء التقنيين البارزين الذين قد يتوصلون في يوم من الأيام إلى حلّ معضلة التحقق من الأنشطة الفضائية. وقد استرشدت في أبحاثي في هذا المجال بالعديد من تعليقاتهم، وأنا مسرور بهذه الفرصة التي أتاحت لي لأطلعكم على النتائج التي توصلت إليها حتى الآن.

هناك، كما سبق للعديد منكم أن سمعني أقول، مؤشرات كثيرة على أن استهداف الأجسام الفضائية - أي السواتل - سيزيد أكثر فأكثر في النزاعات المقبلة، فثُعْطَلْ وتُدْمَرْ. ونعلم جميعاً أن السواتل تؤدي دوراً حاسماً في حياتنا اليومية، ولكن ذلك يصدّق أكثر على القوات العسكرية الحديثة. فهذه السواتل يعتمد عليها الجنود في الميدان والغواصات في عرض المحيط وحتى القوات النووية.

ومن غير المستغرب، بالنظر إلى جميع الفوائد العسكرية لتكنولوجيا الفضاء، أن يسعى عدد أكبر من البلدان إلى اكتساب قدرات فضائية مضادة، بل وحتى قدرات كفيلة بالتصدي للقدرات المضادة. وهي قدرات يمكن أن تحرم الخصم من فوائد الفضاء عن طريق التعطيل أو التدمير. وتكتسي هذه القدرات أشكالاً عديدة. وقد ناقشنا بالفعل، هنا في مؤتمر نزع السلاح، عدة أنواع تشمل ما يلي:

- أسلحة الطاقة الحركية التي تستخدم القوة المادية لإلحاق ضرر مادي بجسم من الأجسام، مثل الصواريخ المضادة للسواتل، أو تدميره؛
- وأسلحة الطاقة غير الحركية التي تستخدم طاقة عالية الكثافة لكي تعمي جسماً من الأجسام أو تتلفه، مثل الليزر؛
- الأجهزة الإلكترونية التي تستخدم الإشارات الكهرومغناطيسية لكي تغطي على إشارة السواتل أو تخدعها؛ و
- السلاح الإلكتروني الذي يقوم على مهاجمة أنظمة القيادة أو أنظمة التحكم عن طريق شن هجمات ذات صلة بالبرمجيات.

وقد اتضح أن الدول باتت تنظر أكثر فأكثر إلى هذه القدرات باعتبارها عناصر أساسية في تكوين جيش حديث. وهناك زيادة مطردة في استخدام التدخل الإلكتروني في ساحة المعركة، ولا يزال تطوير أسلحة الصعود المباشر المضادة للسواتل مستمراً، ويسعى عدد أكبر من البلدان إلى توسيع ولاية

قوته الفضائية العسكرية. وعندما ينظر المرء في هذه الاتجاهات إلى جانب العلاقات المتوترة بين بعض القوى الفضائية الرائدة في العالم، يبدو له أن تزايد استهداف السواتل أمر مرجح. وبمثل هذا الأمر، أي تدمير الأجسام، مصدراً للقلق بوجه خاص، لأن تدمير الأجسام يخلق خطراً فضائياً، وهو ما يشكل تهديداً لجميع الأجسام الفضائية، وليس فقط الأجسام العسكرية.

وبالنظر إلى تزايد إمكانية زعزعة استقرار البيئة الفضائية إلى حد كبير، شارك العديد منكم في محادثات لمنع آثار النزاع في المدار أو على الأقل التخفيف من حدتها. غير أن التحقق من الامتثال هو من المسائل الخلافية التي لا تزال تسم مناقشتنا. وكما يذكر العديد منكم، فإن أحد الأسباب الكامنة وراء إحجام بعض الدول عن اعتماد النهج المذكور في مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، بالصيغة التي اقترحتها روسيا والصين، هو عدم اعتباره قابلاً للتحقق على نحو فعال. وفي هذا السياق، أجرى المعهد بحثاً في مجال تكنولوجيات الفضاء الحالية والناشئة للوقوف على نطاق ومواطن قصور نظام التحقق من الأنشطة الفضائية المحتمل. وربما يكون بمقدورنا، إذا فهمنا هذه التكنولوجيات، التركيز في المناقشات على التحديات التي يمكن التحقق منها الآن، وتأجيل مناقشة التحديات الأصعب إلى قادم الأيام.

وقبل بحث التكنولوجيا، سعى المعهد إلى إيجاد معايير لتحديد الهدف الذي ينبغي لنظام التحقق إدراكه. وكثيراً ما يستشهد العديد من الخبراء بالمعايير التي وضعها سفير الولايات المتحدة بول نيتز، وهو أحد أبرز مهندسي السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد قدم شهادة أمام الكونغرس تفيد بأن نظام التحقق ينبغي أن يكون قادراً على الكشف عن حدوث انتهاك جدي من الناحية العسكرية في الوقت المناسب لمنع الاستفادة من هذا الانتهاك. وفي هذا السياق، ليس من اللازم أن يكون نظام التحقق محكماً، بل أن يكون جيداً بالقدر الذي يفي بغرض الكشف عن حدوث انتهاك قبل التمكن من جني فائدة منه. فعندما يطبق أي نظام من أنظمة التحقق على الفضاء، يُشترط فيه أن يؤدي بعض الوظائف لبلوغ هذه الغايات. أولاً، يجب أن يكتشف النظام الأجسام والأنشطة في الفضاء. ثانياً، يجب أن يكون قادراً على التعرف على الجسم وإسناده إلى مالكه. وأخيراً، ينبغي أن يكون النظام قادراً على تعقب الأجسام باستمرار، على الأقل بالقدر الذي يكفي لمعرفة ما إذا كان الجسم سيصدر عنه سلوك خطير في يوم من الأيام.

وليسست هذه هي المرة الأولى التي يدرس فيها المعهد مسألة التحقق في الفضاء. ففي عام 2010، تناول المعهد هذه المسألة، وحلّل تكنولوجيا معرفة أحوال الفضاء لتحديد نظام التحقق الذي يمكن أن يكون معقولاً. والآن، تشير عبارة معرفة أحوال الفضاء إلى فهم البيئة الفضائية وتوصيفها، بما في ذلك موقع الأجسام الفضائية ومساراتها وحتى طقس الفضاء. وتعتمد معرفة أحوال الفضاء على أجهزة الاستشعار لكشف السواتل عن بعد، بما في ذلك المقاريب البصرية الأرضية والفضائية، والأنظمة الرادارية، وأنظمة قياس المسافات بالليزر. وتُستخدم فيها أيضاً عمليات حاسوبية معقدة لتحليل البيانات الخام وتوليد معلومات يُستند إليها في اتخاذ إجراءات، مثل التحذير من اصطدام الأجسام.

وقبل عشر سنوات، تبين بالفعل أن كشف عمليات الإطلاق والعودة إلى الغلاف الجوي للأرض أمر ممكن. وبمقدور سواتل ورادارات الإنذار المبكر كشف عمليات إطلاق الصواريخ وتعقب مساراتها. ومع ذلك، فإن ما يطرح صعوبات أكبر هو رصد الأنشطة في المدار. وإذا كان بالإمكان آنذاك رؤية ما تفعله الأجسام في المدار بالمعنى الضيق، فإن تحديد مهمة الساتل كان أمراً متعذراً. ولهذا السبب استنتج عندئذ أن تطبيق نظام يمكن التحقق منه على نحو فعال في إطار أي اتفاق ينبغي أن يسبقه ضخ مزيد من الاستثمارات في تطوير القدرات العالمية في مجال معرفة أحوال الفضاء.

سيداتي وسادتي، ها قد مرت 10 سنوات، وقطعت تكنولوجيا معرفة أحوال الفضاء شوطاً طويلاً. وبفضل التطورات التي طرأت في ثلاثة مجالات، تيسرت إلى حد كبير إمكانية الحصول على صورة أكثر وضوحاً ودقة للأنشطة الفضائية، وهي تتمثل في توفر المزيد من أجهزة الاستشعار، وتحسن أداء أجهزة الاستشعار وتحسن الحوسبة.

أولاً، على مدى السنوات العشر الماضية، زاد عدد أجهزة الاستشعار الخاصة بمعرفة أحوال الفضاء في جميع أنحاء العالم بمقادير ضخمة. والنظام الأكثر موثوقية هو شبكة الرصد الفضائي التابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة، التي تضم أكثر من 30 مقرباً في جميع أنحاء نصف الكرة الأرضية الشمالي. وتتعبق هذه الشبكة بالفعل أكثر من 20 000 جسم يزيد حجمها عن 10 سنتيمترات وتنفذ عمليات كشف يومية تقدر بمئات الآلاف. وواصلت القوات الجوية للولايات المتحدة توسيع نطاق هذا النظام بالشراكة مع الحكومات والمؤسسات والجهات الفاعلة الخاصة الأخرى للوصول إلى عدد إضافي من المقارب في جميع أنحاء العالم. وقد أعلن للتو، على سبيل المثال، أن أربعة سواتل يابانية ستستضيف أجهزة استشعار خاصة بمعرفة أحوال الفضاء تابعة لحكومة الولايات المتحدة، وتوفر التغطية في جميع أنحاء نصف الكرة الأرضية الجنوبي، حيث تشتد الحاجة إليها.

كما خططت الشبكة الدولية للأرصاد البصرية العلمية التي تتخذ من روسيا مقراً لها خطوات كبيرة. وهي تستضيف الآن أكثر من 50 مقرباً في أكثر من 17 بلداً. وفي السنوات العشر الأخيرة، زادت الشبكة من عدد عمليات الكشف التي تقوم بها بمقدار 200. وتقوم بلدان أخرى أيضاً، مثل إسبانيا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بنشر أجهزة استشعار متخصصة خاصة بها، تُربط بعد ذلك بشبكة دولية، مما يزيد من العدد الإجمالي لأجهزة الاستشعار المتاحة في جميع أنحاء العالم.

غير أن القطاع التجاري هو الذي حقق المكاسب الأكبر. فشركة ExoAnalytic Solutions على سبيل المثال، لم تباشر نشاطها إلا في عام 2008، وقد نشرت بالفعل أكثر من 275 مقرباً في جميع أنحاء العالم. وباستخدام التكنولوجيا "المتاحة في السوق" - أي غير المعدة بناء على طلب العملاء - تنشر الشركة أجهزة استشعار متدنية الجودة في جميع أنحاء العالم لتوفير تغطية ثابتة أكثر لشبكة تقنية معرفة أحوال الفضاء. وبذلك، أصبحت شركة ExoAnalytic Solutions واحدة من الشركات الرائدة في تقديم بيانات معرفة أحوال الفضاء، حتى أنها فاقت بعض القدرات التي تملكها القوات الجوية للولايات المتحدة.

ويتمثل التطور الثاني الذي طرأ في مجال معرفة أحوال الفضاء في تحسن أجهزة الاستشعار. وتمكن تكنولوجيا معرفة أحوال الفضاء الجديدة المشغلين من رؤية أجسام أصغر من مسافة أكثر بُعداً وبتفاصيل أدق. فعلى سبيل المثال، باتت القوات الجوية للولايات المتحدة على وشك إطلاق السياج الفضائي الجديد على شبكة الإنترنت. وهو رادار يوجد في أستراليا يمكن الولايات المتحدة من كشف أجسام صغيرة لا يتجاوز حجمها سنتيمتراً واحداً، مما يرفع قائمة الأجسام القابلة للتعقب من 20 000 إلى أكثر من 200 000 جسم.

وتعمل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أيضاً على التوسع في أنواع أجهزة الاستشعار التي يجري نشرها. وتطور شركة تحمل اسم "Space Solutions Consulting" راداراً يعمل بالليزر (LIDAR) وبإمكانه رسم خريطة طبوغرافية لجسم فضائي يبعد مسافة تصل إلى 1 000 كيلومتر. ويهدف رادار الليزر هذا إلى التقاط قراءات السواتل التي قد تكون بحاجة إلى إصلاحات. ولكن هذه الوظيفة نفسها تتيح أيضاً لمشغلي تقنية معرفة أحوال الفضاء مشاهدة شكل جسم فضائي ما والخلوص إلى استنتاجات معينة بشأن مهمته. وهناك كذلك شركات أخرى تستخدم إشارات راديوية لوضع خرائط

تعرض عمليات بث الإشارات بين الأرض والمدار. وسيكون ذلك مفيداً بوجه خاص مع انتشار قدرات التشويش على نطاق أوسع.

وأخيراً، يتمثل التطور الثالث الذي طرأ في مجال معرفة أحوال الفضاء في تحسن الحوسبة. فالحكومات والشركات تستخدم حواسيب أسرع، والتعلم الآلي، وحتى الحوسبة السحابية لمعالجة عدد من البيانات أكثر بكثير من أي وقت مضى. ويُستعان بالذكاء الاصطناعي أيضاً في تحسين استخدام أجهزة الاستشعار على النحو الأمثل في جميع أنحاء العالم، مما يسمح لنظام واحد بدمج بيانات مستقاة من عدة مصادر مختلفة. وتتيح هذه البيانات المدججة إنتاج العديد من منتجات تقنية معرفة أحوال الفضاء، بما في ذلك قوائم الأجسام الفضائية، وتحليل الالتحام، بل وحتى عمليات تقييم التهديدات.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى تزايد التعاون في مجال معرفة أحوال الفضاء. فهناك عدد أكبر من الجهات الفاعلة التي تتبادل البيانات فيما بينها أكثر من ذي قبل. ويمكن بإضافة طبقات متعددة من البيانات التقاط صورة أفضل لأنشطة الجسم الفضائي، وقدراته إلى حد ما. ومع وجود مزيد من أجهزة الاستشعار التي تتبادل بيانات متباينة، يمكن كشف الجسم الفضائي فضلاً عن التعرف عليه. وللتعرف على هذا الجسم، يتعين معرفة ما يمكنه القيام به ولمن يعود.

واليوم، وخلافاً للعديد من الأنظمة المدنية لمعرفة أحوال الفضاء، التي تركز على عملية الكشف بالدرجة الأولى، يستثمر مشغلو الأنظمة العسكرية لمعرفة أحوال الفضاء منذ سنوات عديدة في تحديد خصائص الأجسام في الفضاء، بما في ذلك قدراتها ومواطن القصور فيها. وقد أسفرت دراسات عديدة في هذا المجال عن وضع برامج تستخدم التعلم الآلي للتعرف على الأجسام في الفضاء وتعبئتها. وتستطيع هذه المنهجية إعداد موجزات ونماذج محددة يمكن استخدامها فيما بعد لتوصيف الأجسام المشابهة. وكما يعلم بعضكم بالفعل، فإن زميلي الدكتور موريا جاه، وهو حالياً زميل غير مقيم بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، يشارك حالياً في هذا العمل في جامعة تكساس في أوستن. وهو يرى كخبير أن الأدوات اللازمة للتعرف على الأجسام الفضائية بدقة موجودة بالفعل، فكل ما في الأمر أنه ينبغي ربط القطع الصحيحة ببعضها بعضاً.

وحين يتسنى توصيف الأجسام الفضائية، يكون بالإمكان أيضاً إجراء تقييم للتهديدات. وفي ميادين إدارة المخاطر، يتم تحديد التهديد استناداً إلى عناصر النية والفرصة والقدرة. ولذلك، يطور عدد من مشغلي أنظمة معرفة أحوال الفضاء خوارزميات يمكنها حساب الأجسام الفضائية المعرضة للخطر من الأجسام القريبة الأخرى. ويتم ذلك عن طريق غربلة الملايين من المسارات الممكنة وتحديد الأهداف التي تمثل فرصة بالنسبة للقدرة المشتبه فيها. وهناك شركة واحدة على وجه التحديد، تحمل اسم Analytical Graphics, Inc، تباع عملاءها بالفعل هذا التحليل بوصفه من منتجات تقنية معرفة أحوال الفضاء.

وإذا كان تحليل التهديدات هذا بإمكانه أن يحدد الفرص وربما القدرات، فإنه لا يزال غير قادر على تحديد النية. غير أن ثمة بحثاً تجرى في هذا المجال أيضاً. وفي الآونة الأخيرة، منحت الحكومة الكندية شركة "Space Strategies Consulting"، التي ذكرتها آنفاً، منحة لتطوير برنامج من برامج الذكاء الاصطناعي يكون قادراً على تمهيط الإنترنت بحثاً عن البيانات السياقية حول جسم فضائي معين. وهذا لا يختلف عن جمع المعلومات الاستخباراتية التقليدية سوى في أنه يتم على نطاق أوسع بكثير وبوتيرة أسرع بكثير. ومن خلال جمع الأدلة السياقية بشأن جسم فضائي، مثل إخطارات الإطلاق، وأوصاف الحمولة، وحتى السياسات الفضائية، قد يكون من الممكن جمع ما يكفي من الأدلة بشأن مسألة النية، تماماً كما يفعل المحقق في التحقيق الجنائي. وربما لا يفضي ذلك إلى دليل مباشر على توافر النية، ولكن قد يزيد من وضوح طبيعة الجسم الفضائي عندما يقترن ببيانات تجريبية.

والآن، ماذا يعني كل ذلك؟ أولاً، من المرجح أن تكون هناك في المستقبل القريب عيون شبه ثابتة في السماء. وسيكون هناك الكثير من أجهزة الاستشعار في جميع أنحاء العالم وفي الفضاء لدرجة يصعب معها جداً إخفاء أي أنشطة فضائية. وعلاوة على ذلك، سيتمكن مختلف مشغلي أنظمة معرفة أحوال الفضاء من تدقيق المعلومات بالمقارنة فيما بينها. ثانياً، تختلف أنواع قياسات معرفة أحوال الفضاء، ولذلك سيكون بمقدور عدد أكبر من البيانات المختلفة أن تضفي مزيداً من اللون والتباين على الصورة التي نملكها حالياً عن الأنشطة الفضائية. وأخيراً، من المرجح أن تتيح البرامج الحاسوبية الجديدة على الأقل جمع بعض الأدلة المجدية فيما يتعلق بالنية. ومع أنها لم تبلغ حد الكمال، فإنها ستوفر مع ذلك معلومات مفيدة لتقييم التهديدات.

فما الذي يمكن عمله بكل هذه التكنولوجيا؟

إن الهدف من هذه الدراسة الاستقصائية، كما أشير في بداية هذا العرض، هو استنباط ما يمكن أن يكون عليه نطاق الاتفاق بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وحتى لو لم يكن بالإمكان التحقق من كل شيء، فربما أمكن على الأقل التحقق من بعض التهديدات الأمنية الفضائية.

وحتى الآن، يتمثل المقترح الوحيد لوضع اتفاق يتطلب التحقق الفعال في مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وهذا يعني تطبيق حظر شامل على جميع الأسلحة في الفضاء ويضع عتبة عالية جداً للتحقق. وي طرح نطاق هذا المقترح إشكالية بسبب طابع الاستخدام المزدوج/المتعدد لبعض الأجسام الفضائية. فعلى سبيل المثال، يمكن لمركبة ذات مدار مشترك قادرة على إزالة الحطام الفضائي أن تزيل أيضاً سائلاً يعمل بكامل طاقته بطريقة عدوانية أو عدائية. وبإمكان نظام معرفة أحوال الفضاء اليوم أن يكشف مجموعة القدرات التي تتمتع بها المركبة ذات المدار المشترك بالكامل بل وأن يحددها بشكل صحيح في الوقت المناسب، وأن يكون مع ذلك تحت انطباع خاطئ بأن مهمة الجسم الفضائي تقتصر على إجراء إصلاحات أو إعادة التزود بالوقود. وفي المدار الأرضي التزامني، حيث تكون الأجسام قريبة نسبياً، قد تهاجم مركبة ذات مدار مشترك سائلاً موجوداً في الجوار قبل أن يتمكن المشغل من الرد. وفي هذا السياق، يبدو أن تكنولوجيا معرفة أحوال الفضاء، وإن قطعت شوطاً بعيداً، فإنها لم تبلغ بعد درجة كافية من التطور للتوصل إلى نظام تحقق فعال يتيح المنع الشامل لوضع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ومع ذلك، وباستثناء هذا المعيار العالي، يجدر النظر في النهج الأخرى الأقل طموحاً التي يمكن التحقق منها. ومن بين تلك النهج النظر في فرض قيود على بعض السلوكيات.

ويمثل حظر تدمير الأجسام الموجودة في المدار عمداً أحد الخيارات الممكنة. ونحن نعلم بالفعل أن عمليات الإطلاق والتفكك في المدار قابلة للكشف، بحيث يمكن رصد هذه الأنشطة. غير أن ذلك لن يفي بمعاييرنا المتعلقة بنظام التحقق، لأن إمكانية الكشف لن تتسنى إلا عقب تعرض سائل أو سواتل متعددة للتدمير. ولن يكون هناك وقت لمنع الخصم من الاستفادة من الانتهاك، ولا سيما إذا كان هناك العديد من السواتل المدمرة في آن واحد. وعليه، فإن هذا النهج لا يعد مناسباً أيضاً إذا كان التحقق الفعال ضرورياً.

ويمكن اللجوء إلى خيار آخر مماثل هو حظر تجارب الأسلحة المدمرة المضادة للسواتل. ويمكن كشف هذه الأنشطة ورصدها، وتدمير جسم فضائي واحد لن يحقق فائدة للخصم بالضرورة. ويظل إجراء التجارب ممكناً باستخدام أهداف افتراضية لا تولد حطاماً. وقد يلقي هذا النهج أيضاً قبولاً واسعاً لدى المجتمع الدولي، لأسباب ليس أقلها أن القوى الفضائية الرئيسية هي الخاسر الأكبر من

نشوء الخطام عن تجارب الأسلحة المضادة للسواتل. ومن المرجح أيضاً أن يحظى هذا النهج بالدعم من مشغلي الخدمات الفضائية المدنية والتجارية.

ومع ذلك، فإن السواتل لا تدمر بالصواريخ فقط. إذ يمكن تدميرها أيضاً بواسطة مركبات ذات مدار مشترك. وإذا كان بالإمكان اليوم تعقب حتى المركبات الصغيرة ذات المدار المشترك في المدار الأرضي التزامني، فإنه لا يزال من الصعب معرفة نواياها على وجه الدقة. ومن أجل الحد من إمكانية إدراك التهديدات النابعة من هذه الأجسام، ربما يكون بالإمكان تحديد مسافة دنيا لا يمكن للأجسام الفضائية الأخرى أن تتخطاها. وإذا ما تخطتها، يمكن للطرف الذي يرغب في حماية أصوله أن يتخذ تدابير وقائية أو رادعة، سواء في الفضاء أو على الأرض. وبالمثل، يمكن أيضاً حظر وضع عدد كبير جداً من الأجسام بالقرب من أجسام أي نظام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُفرض حظر على جهة فاعلة تضع عدداً كبيراً جداً من المركبات ذات المدار المشترك بجوار سواتل تنتمي إلى نفس الكوكبة، مثل كوكبة النظام العالمي لتحديد المواقع. ومن خلال تقييد مسافة الاقتراب بين الأجسام الفضائية وعدد الأجسام التي يمكنها الاقتراب في آن واحد، سيكون بالإمكان كشف التهديد في مدة كافية لكي يرد الطرف المستهدف، حتى وإن لم يكن رد الفعل في الفضاء. ومن بين جميع الخيارات المطروحة، من شأن هذا النهج أن يكون الأعلى أداءً فيما يتعلق بكشف الانتهاك في الوقت المناسب. غير أن الأمر متروك للمجتمع الدولي لتحديد المسافة أو عدد المركبات المقتربة بما يشكل تهديداً جدياً من الناحية العسكرية.

وهناك فوائد أخرى لوضع معيار أدنى للمسافات الآمنة بين السواتل. فمن ناحية، من المرجح أن يلقي هذا الحكم قبولا إذا أُدمج في إطار أوسع لإدارة حركة المرور الفضائي. والواقع أن هناك اليوم دعوة على نطاق واسع لزيادة تنظيم الأنشطة الفضائية مع تزايد معدل وضع الأجسام في المدار، ولا سيما في المدار الأرضي المنخفض. وحتى الجهات الفاعلة التجارية تدعو إلى وضع لوائح جديدة تحدد "قواعد الطريق" لمدارات الأرض التي تزداد ازدحاماً. ويمكن لفكرة وضع قواعد لإدارة حركة المرور في الفضاء، بما في ذلك تحديد المسافات المأمونة استناداً إلى الشواغل الأمنية، أن تلقى قبولا لدى المجتمع الدولي أكثر من محاولة حظر نشر فئات محددة من التكنولوجيا التسليحية. وقد تكون هناك أيضاً رغبة أكبر في إنشاء شبكة عالمية لتقنية معرفة أحوال الفضاء إذا كان المراد الاستعانة بها في إدارة حركة المرور في الفضاء بشكل كبير بدلاً من امتلاك نظام خاص بالتهديدات الأمنية حصراً. وفي هذا السياق، لن يكون من اللازم مناقشة قواعد جديدة في مؤتمر نزع السلاح، الذي تسير فيه المناقشات بوتيرة بطيئة، فلنقلها صراحةً. ويمكن للمجتمع الدولي أن يناقش ويطور نظاماً عالمياً لإدارة حركة المرور في الفضاء في محافل أخرى، مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ومن شأن ذلك أن يعود بفائدة إضافية تتمثل في إشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والموارد في المفاوضات، بما في ذلك وكالات الفضاء المدنية والجهات الفاعلة التجارية والأوساط الأكاديمية. ويمكن أن يفيد هذا الدعم في خلق الإرادة السياسية اللازمة لاعتماد قواعد رسمية للأنشطة الفضائية.

خلاصة القول إنه صحيح أن تكنولوجيا معرفة أحوال الفضاء قد تطورت بشكل كبير على مدى السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في عدد أجهزة الاستشعار ونوعيتها وفي القدرة الحاسوبية، فإن هذه التكنولوجيا لا تزال تقصر عن استيفاء المعايير المطلوبة لفرض حظر شامل على الأسلحة في الفضاء. ولكن هناك مُنجحاً أقل طموحاً يمكن أن تصلح كفكرة لاتفاقات قابلة للتحقق بفعالية اليوم. وأول هذه التُّهَج هو حظر تجارب الأسلحة المدمرة المضادة للسواتل. والثاني هو تحديد المسافات المأمونة للسواتل، فضلاً عن وضع حد لا يمكن تجاوزه لعدد الأجسام التي يمكن أن تقترب من نظام واحد. ويمكن إدراج كلا هذين الخيارين في نظام عالمي لإدارة حركة المرور في الفضاء

يحدد قواعد الطريق ليس فقط للجهات الفاعلة العسكرية في مجال الفضاء، بل للجميع أيضاً. وحين توضع معايير للسلوك، سيسهل أكثر اكتشاف العناصر الناشئة التي قد تشكل تهديداً للأجسام الفضائية الأخرى. وبإدراج هذه النهج في إطار أوسع، قد يكون بالإمكان التوصل إلى نظام أقوى للأمن الفضائي بعيداً عن القضايا الجدلية العديدة التي كثيراً ما تعوق التقدم في الحوارات الحالية.

وإذا كنتم ترغبون في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع، فإننا سوف ننشر تقريرنا عن التحقق في وقت لاحق من هذا الخريف. وأود أيضاً أن أشجعكم على قراءة الاستنتاجات الرئيسية المستقاة من تقرير الأمن الفضائي الذي نشرناه للتو. وإذا كانت لديكم أي أسئلة، يرجى إطلاعي عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد دانييل بوراس على العرض الذي قدمه. وأود أن أعرب عن خالص شكرنا لأعضاء فريق المناقشة على عروضهم التي تناولت الموضوع بقدر كبير من التفصيل والاستبصار، والتعمق بطبيعة الحال. أُعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. دعني أشارك في توجيه الشكر إلى أعضاء حلقة النقاش على إسهامهم في مناقشتنا بعد ظهر هذا اليوم.

السيد الرئيس، يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان التالية: أستراليا وألمانيا وفرنسا وكندا ونيوزيلندا وبلدي، المملكة المتحدة. إن العالم اليوم بات يعتمد أكثر من أي وقت مضى على الموجودات الفضائية في ازدهاره وأمنه. وتطور تكنولوجيا الفضاء يجلب بالفعل فوائد هائلة لجميع الدول في مجالات مثل رصد الأرض لأغراض الزراعة، وتحديد المواقع العالمية للسفن والطائرات، والاستشعار عن بعد لرصد تغير المناخ، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ورصد الأحوال الجوية. غير أن الأماكن الهائلة التي يزرع بها الفضاء لم تُستغل بعد.

وقد أدت الرغبة في الانتفاع بهذه الإمكانيات، إلى جانب الابتكار الحديث، إلى انخفاض كبير في تكاليف الإطلاق. وهذا يسمح لعدد متزايد من البلدان بأن تتحول إلى دول رائدة للفضاء ويتيح لعدد إضافي من الشركات التجارية إمكانية الوصول إلى الفضاء وممارسة نشاطها فيه.

غير أن ازدياد الأصول في الفضاء يجعله أكثر ازدحاماً فتزيد بذلك احتمالات الاصطدام وحجم الحطام وإمكانية تراجع استدامة المدارات. وبزيادة الطابع "الديمقراطي" على إمكانية ارتياد الفضاء، سيكون على جميع الجهات الفاعلة أن تتحمل المسؤولية عن الحفاظ على بيئة مستقرة وأمنة ومستدامة في الفضاء. وفي كثير من الحالات، لا يكون منشأ الخطر الذي يهدد الفضاء هو الأجسام فقط بل ينجم الخطر أيضاً عن غياب التواصل بين المشغلين أو عدم معرفة نوايا المشغل. والمقصود بالبيئة المستدامة هو أن يكون بمقدور الجهات الفاعلة الحالية الاستمرار في العمل بأقل قدر من الانقطاع، فيما تُطمأن الدول والشركات الحديثة العهد بارتياح الفضاء إلى أن المجال سيظل مفتوحاً في المستقبل.

وفي مؤتمر وبلتون بارك الذي عقد مؤخراً، نظر خبراء من 13 بلداً، بما في ذلك بلدي، في الطريقة التي يمكن أن تساعد بها قواعد السلوك في التخفيف من حدة التهديدات والحفاظ على استدامة الفضاء وأمنه لفائدة للجميع. ونظر المؤتمر في أربعة مجالات من مجالات التركيز لعملية الإعداد المحتملة لقواعد متفق عليها تحدد سلوك الدول، ويمكن تلخيصها على النحو التالي.

أولاً، الإطلاق: بالنظر إلى سرعة نمو صناعة الإطلاق، أدركت الجهات الفاعلة في مجال الفضاء حالياً ضرورة الاتفاق على معايير السلامة الدنيا واستيفائها، ونشر الإخطارات المرسل

في الوقت المناسب، وتوضيح الجهات المشغلة للمهمة التي ستقوم بها مركباتها الفضائية والآثار التي ستخلفها.

ثانياً، التخفيف من الحطام وإدارته: ينبغي أن تعالج مشكلة الحطام الفضائي على الصعيد العالمي، وهي مشكلة تتطلب التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال الفضاء، الحكومية والتجارية. وهي مسألة صعبة، ولكن سيكون من المفيد مطالبة المشغلين باتخاذ تدابير للتخفيف من الحطام تشمل جميع مراحل العمليات الفضائية، بما في ذلك التصميم ومرحلة ما قبل الإطلاق والتشغيل والتخلص منه بعد انتهاء البعثة.

ثالثاً، معرفة أحوال الفضاء: إن الحفاظ على استدامة الفضاء وأمنه يتطلب تعزيز التبادل المستمر للبيانات المتعلقة بالأجسام الموجودة في الفضاء والأحداث التي تطرأ فيه وتحسين نوعية تلك البيانات. ومع توافر المزيد من البيانات، ينبغي ضمان أن تكون هذه البيانات مستقاة من مصادر مستقلة وقابلة للتحقق ودقيقة. ذلك أن تبادل النواتج فضلاً عن الخوارزميات يخلق الثقة. ونحتاج أيضاً إلى تحسين قنوات الاتصال بين المشغلين فيما يتعلق بحوادث الالتحام.

رابعاً، العمليات المنفذة في المدار وعن قرب: عندما يقترب جسم واحد من جسم آخر، يمكن أن يكون ذلك مدعاة للقلق، ولا سيما إذا لم يبد الجسم المقترّب تعاوناً. ومع تطور القدرات في مجال تقديم خدمات الصيانة في المدار وإزالة الحطام النشطة، سيزداد اقتراب الأجسام من بعضها البعض. وللتخفيف من احتمالات سوء التقدير، سيكون من المهم وضع مبادئ توجيهية تحدد معايير التشغيل لخدمات الصيانة في المدار وإزالة الحطام النشطة. وسيكون من الضروري أيضاً أن تكون هناك قنوات اتصال مفتوحة في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها سوء التقدير إلى تصور وجود خطر يهدد جسماً ما.

لقد قدمت المملكة المتحدة تقريراً كاملاً عن مؤتمر ويلتون بارك عنوانه "الاشتغال في الفضاء: نحو وضع بروتوكولات بشأن قواعد السلوك"، بوصفه وثيقة رسمية (CD/2164) من وثائق مؤتمر نزع السلاح. ولم يدع مؤتمر ويلتون بارك أن لديه إجابات شافية على كل الأسئلة، والواقع أن التقرير يطرح العديد من الأسئلة الهامة التي سيتعين النظر فيها بعناية فيما يخص كل قاعدة من قواعد السلوك. غير أن أحد الدروس الهامة المستفادة من المؤتمر يتمثل في أن التوصل إلى حلول عالمية يقتضي من جميع الجهات الفاعلة في مجال الفضاء أن تتعاون في تبادل البيانات، وتحسين الاتصالات، وتصميم رحلاتها الفضائية وعتادها الفضائي بطريقة تقلل من الحطام، والاتفاق على معايير محسّنة لعمليات الإطلاق، ووضع حد أدنى من المعايير قبل الاضطلاع بأي عمليات جديدة ومبتكرة.

السيد الرئيس، إن الحفاظ على الفضاء الخارجي بما يخدم مصلحة الجميع يتطلب منا التوصل إلى تفاهم حول السبل الكفيلة بالتصدي للأخطار التي تهدد أمن الفضاء الخارجي واستدامته. وتحدي التحقق معروف تماماً، فهناك حدود لما يمكن التحقق منه فور إطلاق أي عتاد في الفضاء. ولا يوجد فهم مشترك للمقصود بعبارة "أسلحة فضائية"، ويمكن نظرياً استخدام أي جسم ذي قدرات على المناورة للأغراض الهجومية. وبدلاً من ذلك، ينبغي لنا أن نتطلع إلى التوصل إلى فهم مشترك للسلوك المسؤول في الفضاء. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح، كبداية، أن يشجع جميع الدول التي ترداد الفضاء على موافاة الجهات الفاعلة التجارة والجهات الفاعلة الأخرى بسياساتها الفضائية وأنظمتها الوطنية. ومن شأن تشجيع هذا النوع من التبادل أن يؤدي دوراً حاسماً في التقليل من احتمال نشوب نزاع في الفضاء.

السيد الرئيس، إننا نرحب باعتماد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في حزيران/يونيه المنصرم ديباجة و21 مبدأً توجيهياً بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد

البعيد. وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن اللجنة قادرة على وضع معايير دولية في مجال الفضاء. ونحن نتطلع إلى مناقشة سبل وضع هذه المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ العملي، كما نتطلع إلى النظر في المواضيع التي تتطلب وضع المزيد من المبادئ التوجيهية.

وفي معرض نظرنا في سبل المضي قدماً في مجال الفضاء، لا يزال بلدي يرى أن وضع صكوك أو قواعد سلوك غير ملزمة قانوناً هو أفضل وسيلة للتصدي للتهديدات التي يشكلها نشر عتاد في الفضاء في هذه المرحلة. وينبغي لأي عملية جديدة متعددة الأطراف بشأن الفضاء أن تنظر في المسائل الأساسية المتعلقة بالنية والسلوك في الفضاء باعتبار ذلك أنجع وسيلة لضمان أن يظل الفضاء مأموناً ومستداماً ولما فيه مصلحة الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. واسمح لي بادئ ذي بدء بأن أعرب عن شكري لك ولفريقك لما اضطلعتم به من عمل جيد وشاق خلال فترة رئاستك سعياً إلى التوصل إلى توافق في الآراء في إطار المؤتمر. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء حلقة النقاش على عروضهم.

السيد الرئيس، لقد أوضحت الولايات المتحدة بالتفصيل، مرات عديدة، ما يساورها من شواغل بشأن التعاريف وبشأن تدابير التحقق المتصلة بالأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، ولا سيما فيما يتعلق بمشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين إلى هذه الهيئة. وقد سبق لنا أن قدمنا دراسات مطولة لليوب الأساسية التي تشوب مشروع المعاهدة، والتي أوجز دانييل بوراس بعضها للتو.

وبدلاً من تكرار تلك الحجج بإسهاب، أود أن أطبق أحكام مشروع ما يسمى بمعاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي على بعض الأمثلة الحقيقية على منظومات الأسلحة، وعلى الأخص الأسلحة الأرضية، المصممة بغرض إتلاف المركبات الفضائية أو تدميرها أو تعطيل سيرها في المدار، وذلك من أجل المضي قدماً بالمناقشة في هذه الهيئة. وآمل أن يجد الزملاء أن هذا النهج يبين التحديات التي تعترضنا لدى النظر في هذه المسألة في إطار مؤتمر نزع السلاح. ومجدوني الأمل أيضاً في أن أوضح كيف أن مشروع المعاهدة، بشكله الحالي، لن يعزز السلم والأمن الدوليين وأن نقاش بعض الخطوات العملية التي يمكن أن نتخذها لتعزيز أمن بيئة الفضاء الخارجي تعزيزاً فعلياً.

واسمحوا لي بأن أبدأ بالتهديد الذي تتعرض له الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. فعلى الرغم مما يسعى مؤيدو مشروع المعاهدة إلى إقناعنا به، فإن أكبر تهديد للسواتل في الوقت الراهن لا يتمثل في الأسلحة التي تنشر في الفضاء الخارجي وإنما في الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل والمصممة بغرض تدمير الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو إتلافها أو تعطيل سيرها الطبيعي. وسيحاول المدافعون عن مشروع المعاهدة إقناعنا بأن أحكام المادة الثانية من مشروع النص ستحظر في واقع الأمر هذه الأنواع من المهددات التي تُطلق من قواعد أرضية. ذلك أنهم يشيرون إلى الصياغة المستخدمة في المادة 2 التي ستلزم الأطراف "بعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي للدول الأطراف في المعاهدة".

ولكن ينبغي لجميع الحاضرين في هذه القاعة أن يفهموا، على الرغم من هذه الادعاءات، أنه ليس في مشروع المعاهدة، بما في ذلك في مادتها الثانية، ما يحظر استحداث أسلحة أرضية مضادة للسواتل من هذا القبيل أو تجربتها أو إنتاجها أو تخزينها أو نشرها. والأهم من ذلك أنه على الرغم مما

أُعرب عنه من دواعي قلق بالغ بشأن ما تشكله هذه الأسلحة من تهديد للأجسام الموجودة في الفضاء، فإن هذه هي على وجه التحديد أنواع الأسلحة التي تعكف روسيا والصين على استحداثها ونشرها في يومنا هذا.

ولنتظر إذن في بعض الأمثلة على أنواع المنظومات الأرضية الفعلية التي يجري استحداثها حالياً والتي استُحدثت فعلاً في بعض الحالات. وأؤكد مرة أخرى، وهذه نقطة هامة، أن المنظومات التي لن تحظر أحكام مشروع المعاهدة استحداثها ونشرها هي المنظومات التي تعكف على استحداثها ذات الدول التي تلح على اعتماد المعاهدة.

أولاً، اسمحو لي بأن أبدأ بروسيا وباستحداثها منظومة مصممة بغرض تعطيل الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو إتلافها. ففي العام الماضي، أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، نشر سلاح ليزر يطلق من قواعد أرضية ويعرف باسم منظومة بيرسفيت الليزرية القتالية "Peresvet Combat Laser Complex". وقد أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن هذا النظام مصمم "لمكافحة السواتل". ولم يوضح زملاؤنا الروس ما تعنيه عبارة "مكافحة السواتل"، ولكن الولايات المتحدة ترى أن هذه العبارة تعني أن ليزر بيرسفيت مصمم إما لتعطيل سواتل دولة أخرى أو لإتلاف أن هذا يعني أن ليزر بيرسفيت مصمم إما لإتلاف سواتل دولة أخرى أو تعطيل سيرها الطبيعي. وأود فقط أن أوصي الزملاء، عندما تتاح لهم فرصة تبادل أطراف الحديث مع أي زميل من الوفد الروسي، بأن يسألونه عن ليزر بيرسفيت. ويدعي مؤيدو مشروع المعاهدة أيضاً أن الفقرة المتعلقة بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً تحظر استحداث أي سلاح يُستعمل ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك أجهزة الليزر الأرضية المصممة بغرض إتلاف السواتل. ومع ذلك، ها هو رئيس روسيا يعلن بحماس أن بلده يمتلك قدرة من هذا القبيل، من دون أن يقدم أي تفسير لكيفية اتساق إقدام روسيا على استحداث هذه المنظومات، التي تهدد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، ودعوتها في الواجهة إلى تحديد الأسلحة في الفضاء.

ثانياً، اسمحو لي بأن أتطرق إلى منظومة مصممة بغرض "تدمير" الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي وفقاً للتعريف الوارد في مشروع المعاهدة. فكما يعلم الكثيرون منكم في هذه القاعة، أطلقت الصين في عام 2007 قذيفة من قاعدة أرضية ودمرت بها عنوة ساتلاً صينياً للأرصاد الجوية مخلفةً بذلك 3 000 قطعة من الحطام في مدار الأرض، لأن القذيفة الصينية صُممت لضرب الساتل باستخدام الطاقة الحركية. ولا يزال معظم هذا الحطام في المدار حتى يومنا هذا، مما يشكل تهديداً عشوائياً لجميع المركبات الفضائية التي تخلق في مدار الأرض المنخفض. ويجدر بالذكر أن زملائنا الصينيين كانوا من المؤيدين الرئيسيين للمفهوم القائل إن الصياغة المستخدمة في مشروع المعاهدة بشأن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً ستحظر استحداث ونشر المنظومات التي تطلق من قواعد أرضية. ومع ذلك، ترى الولايات المتحدة أن الصين مضت قدماً في نشر منظومة القذائف التي اختبرتها في عام 2007. وعلى غرار روسيا، لم تحاول الصين قط التوفيق بين استحداثها لهذا النظام ودعوتها في الواجهة إلى تحديد الأسلحة في الفضاء. وحقيقة إقدام الصين على نشر سلاح من هذا القبيل تنم عن أن الصين مستعدة لاستخدامه في حال نشوب نزاع. ولا استخدام سلاح مخلف للحطام من هذا القبيل عواقب وخيمة على أمن بيئة الفضاء الخارجي واستدامتها في الأمد البعيد. ولا يُقلل ذلك من أهمية كون روسيا تعمل على استحداث صاروخ أرضي مماثل مضاد للسواتل. فهذه الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل تزعزع الاستقرار وتشكل تهديداً كبيراً لبيئة الفضاء الخارجي. ولو كانت روسيا والصين جادتين حقاً في رغبتهما في منع امتداد النزاع إلى الفضاء، لتخليتا عن سعيهما إلى استحداث منظومات من هذا القبيل.

ويتضح من هذه الأمثلة أن روسيا والصين لا تريان غضاضة في الوقت الراهن في استهداف السواتل الموجودة في المدار انطلاقاً من قواعد أرضية، سواء من خلال الطاقة الموجهة أو الضربات الصاروخية. وفي الوقت نفسه، فإنهما تعربان برياء عن قلقهما إزاء الهجمات التي تستهدف السواتل وتدعيان أنهما من المؤيدين الرئيسيين لمشروع المعاهدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أذكر زملائي بالكلمة التي ألقته الولايات المتحدة أمام هذه الهيئة قبل عام بالضبط من يومنا هذا بشأن أنشطة سائل تابع لوزارة الدفاع الروسية في مدار الأرض. وقد أبدى هذا السائل سلوكاً غريباً وأثار تساؤلات الولايات المتحدة عن نية روسيا. ويبلغ عدم اتساق هذا السلوك مع الهدف المعلن من السائل حداً يمكن أن يدفع المراقبين إلى التشكيك في التزام روسيا السياسي بالألا تكون أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو ما ستحظره عليها أيضاً أحكام مشروع المعاهدة. وأود أن أشير أيضاً إلى أن عبارة "ألا تكون أول من يبادر بوضع أسلحة" ربما لا تكون العبارة المناسبة، لأن الاتحاد السوفياتي، كما يعلم الكثيرون منا في هذه القاعة، نُشر في سبعينيات القرن المنصرم منظومات مضادة للسواتل مشتركة المدار. لذا، أعتقد أن الأنسب على الأرجح أن نستعيز عنها بعبارة "ألا تكون ثاني من يبادر بوضع أسلحة".

وتبين هذه الأمثلة أنه لا يوجد لهذه المسألة في الوقت الراهن حلٌ يستند إلى تحديد الأسلحة، وأن مشروع المعاهدة الذي تشوبه عيوب جوهرية ليس، ولم يكن ولن يكون أبداً، الحل الناجع للتهديدات العديدة التي تواجه البيئة الفضائية. وهذه الأمثلة إنما هي تذكرة لنا باستمرار وجود خلافات كبيرة للغاية على مسائل أساسية هامة، مثل تعاريف مصطلح "سلاح" وكيفية انطباق مشروع المعاهدة على الأسلحة التي تُطلق من قواعد أرضية. وعلاوة على ذلك، لا مناص من أن نخلص إلى أن البلدان التي تعلن تأييدها للجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد قررت برياء وسخرية أن تمضي قدماً على أي حال في استحداث أسلحة أرضية مضادة للسواتل.

وستواصل الولايات المتحدة، من جانبها، تمشياً مع جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار في الفضاء الخارجي، سعيها إلى اتخاذ تدابير على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لكفالة الشفافية وبناء الثقة، كما ستواصل تشجيع الإجراءات المسؤولة في الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، بسبل منها وضع وتعزيز قواعد سلوك في الفضاء الخارجي وممارسات فضلى في مجال العمليات الفضائية.

وأود أن أشيد في هذا الصدد بالملاحظات التي أبداها زميلي ممثل المملكة المتحدة وأن أرحب بتقديم المملكة المتحدة التقرير المتعلق بمؤتمر ويلتون بارك لعام 2019 بشأن أمن الفضاء. فهذا التقرير هو بمثابة ورقة هامة تقدم زاداً للفكر يمكن لهذه الهيئة أن تستعين به في نظرها في التدابير الفعالة والطوعية والعملية الكفيلة بضمان الشفافية وبناء الثقة والمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي تعرف السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي.

وتسلط الملاحظات التي أبداها زميلي ممثل المملكة المتحدة الضوء على نقطة هامة، ألا وهي أن سلامة الرحلات الفضائية تشكل تحدياً عالمياً وأن من مصلحة الجميع مواصلة تشجيع السلوك الآمن والمسؤول في الفضاء، كما تؤكد تلك الملاحظات في الوقت ذاته على ضرورة الشفافية الدولية. وتعكف الولايات المتحدة حالياً، سعيها منها إلى زيادة تبادل البيانات عن مواقع السواتل والحد من مخاطر الاصطدامات، على تنفيذ سياسة شاملة لإدارة حركة المرور الفضائية تعرف باسم "STM".

وأود أيضاً أن أشدد على النقطة التي أثارها زميلي ممثل المملكة المتحدة فيما يتعلق بأهمية وضع مبادئ توجيهية بشأن تقديم الخدمات في المدار. وقد قدمت الولايات المتحدة بالفعل المساعدة

في اتخاذ مبادرة تقودها الجهات المعنية في هذا القطاع الصناعي وتعرف باسم اتحاد الجهات المعنية بتنفيذ عمليات التقاء السواتل وتقديم الخدمات إليها "Consortium for Execution of Rendezvous and Servicing Operations"، وقد أصدر الاتحاد في شباط/فبراير 2019 تقريراً عن التصميم والممارسات التشغيلية الموصى بهما. وتزود الجهود الطوعية، من قبيل هذا الاتحاد، الدول والجهات التي تضطلع بأنشطة في الفضاء بأفكار تتسم باستنادها إلى التكنولوجيا وبسلامتها العلمية. وتُعد هذه الجهود بمثابة بدائل محبذة للاتفاقات المبهمة التي يتعذر التحقق منها والتي قد تنجم عنها آثار سلبية غير متوقعة على استخدام الفضاء في أغراض اقتصادية جديدة أو مفيدة.

ونحن نرى، في هذا الصدد، أن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يمكن أن يؤدوا دوراً في عملية وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة والممارسات الفضلى هذه، مع مراعاة ولاية كل هيئة على حدة وكفالة التنسيق المناسب تلافياً لحدوث أي ازدواج لا داعي له في الجهود في إطار منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد نيكولايشيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود أن أهتثك على عقد جلسة خاصة بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. واسمح لي أيضاً بأن أعرب عن تقديري لممثلي روسيا وشيلي ولممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على تقاريرهم الشاملة والغنية بالمعلومات.

وترى بيلاروس أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو إحدى الأولويات الرئيسية في مجالات الأمن الدولي، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح. ونحن ملتزمون بالامتنثال الصارم للصكوك القانونية الدولية التي تتناول هذه المجالات وبإضفاء طابع عالمي عليها وتطويرها بما يفضي إلى تنظيم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي.

وتؤيد بيلاروس مبادرة "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي". ونحن نعتقد أن التأييد العالمي لهذه المبادرة سيكفل عدم شروع أي دولة ثانية في وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى هذه المبادرة.

وحتى بالمقارنة مع عام 2018، بدأ الوضع في التحول نحو العمل بمهمة أكبر على استحداث واختبار تكنولوجيا الأسلحة ذات الصلة. ويكاد العالم يكون على شفا سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نرى، في هذا الصدد، أن الدعوة إلى سد الثغرات القانونية القائمة كإجراء وقائي باتت ملحّة بشكل لم يسبق له مثيل. ونحن نؤيد تكثيف الجهود الرامية إلى وضع اتفاق دولي يحظر تسليح الفضاء الخارجي.

ونعرب عن تقديرنا، في هذا الصدد، للعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فقد عمل الخبراء بجدّ على تحليل ومناقشة العناصر الأساسية لمعاهدة دولية محتملة.

ولنواصل جميعاً تأييد المشروع الروسي - الصيني لمعاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

وبيلاروس، بوصفها عضواً في فريق الخبراء الحكوميين، تود أن تشير إلى أن المناقشات استندت إلى حد كبير إلى هذا المشروع، الذي يمكن أن يشكل أساساً جيداً لبدء محادثات بشأن صياغة صك قانوني دولي مناظر. ونعرب عن تقديرنا أيضاً لما أبداه خبراء روسيا والصين من مرونة

واستعداد للبحث عن حلول توفيقية خلال عمل الفريق. ويؤسفنا أن الأسباب السياسية أدت إلى استحالة الاتفاق على تقرير الفريق. ونحن على يقين من أن عمل الفريق يمكن أن يسهم إسهاماً إيجابياً في مداولات المؤتمر.

ونحث أعضاء المؤتمر على إنشاء هيئة فرعية مناسبة خلال دورة عام 2020 وعلى ضمان استمرارية أعمال المؤتمر في دوراته التالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. واسمح لي بأن أبدأ بتوجيه الشكر إليك على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع وبالإعراب عن امتناننا للمشاركين في حلقة النقاش لما قدموه من عروض مفصلة وإسهامات قيمة.

السيد الرئيس، يجري استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه من قبل عدد متزايد من الدول في أغراض مدنية وعسكرية على حد سواء. ومع ازدياد اعتمادنا على الفضاء الخارجي، يزداد خطر تسليح الفضاء الخارجي. ونحن نشعر بقلق متزايد مما تشكله القدرات المضادة للسواتل من تهديد للاستقرار الإقليمي والعالمي وكذلك لاستدامة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وفي ظل عدم وجود أي صكوك قانونية محكمة تُنظم اختبار الأسلحة المضادة للسواتل واستحداثها ونشرها، بوسع دول أخرى أيضاً أن تحذو حذو تلك الدول بإظهار قدرات من هذا القبيل. ويضيف احتمال استخدام منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومكوناتها في العتاد الفضائي بعداً مقلقاً آخر بشأن هذه المسألة.

إن هناك حاجة ملحة إلى منع أن يكون الفضاء الخارجي ساحة أخرى للنزاع أو ميداناً لسباق تسلح. ولما كانت باكستان تؤيد بقوة عدم تسليح الفضاء الخارجي، فإنها تكرر دعوتها مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع فوراً في العمل الموضوعي بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بما يكفل معالجة الثغرات التي تشوب النظام القانوني الدولي الذي ينظم استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه معالجة شاملة.

وقد آن الأوان لبدء مفاوضات بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بما أنها ظلت على جدول أعمال المؤتمر لأكثر من ثلاثة عقود ونصف. ويوفر مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي اشتركت في تقديمه الصين وروسيا، أساساً مفيداً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وينبغي ألا تنخدع البلدان التي تتمتع حالياً بالهيمنة على الفضاء الخارجي بهذا التصور. فبراعتها التكنولوجية الحالية لن تدوم إلى الأبد. فهناك بلدان أخرى تلحق بالركب بخطى سريعة. وفي هذه المرة، لن تتحمل البلدان النامية عبء عدم الانتشار ولن تقبل أي قيود تمييزية تعرقل سعيها في الفضاء الخارجي.

وقد أقرت معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 بأنه ينبغي مباشرة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لتحقيق فائدة ومصالح جميع البلدان وأنهما ينبغي أن يكونا ميداناً للبشرية قاطبة، أي إرثنا المشترك. وتحظر المعاهدة نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، ولكنها لا تتناول مسألة وضع أنواع أخرى من الأسلحة، بما فيها الأسلحة التقليدية التي يمكن استخدامها في ضرب أهداف على الأرض أو في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، لا تحظر المعاهدة استخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي انطلاقاً من قواعد أرضية. وينبغي

معالجة هذه المسائل في معاهدة شاملة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يتم التفاوض عليها في إطار المؤتمر.

السيد الرئيس، إن باكستان ترحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وكان الفريق يضم خبيراً باكستانياً ساهم في أعمال الفريق بطريقة موضوعية وبناءة. وقد كان الفريق قاب قوسين أو أدنى من الوفاء بالولاية المسندة إليه والمتمثلة في تقديم توصيات بشأن العناصر الجوهرية لوضع صك دولي ملزم قانوناً. وقد شعرنا بخيبة أمل لعدم توصل الفريق إلى توافق الآراء وعدم اعتماده تقريره النهائي.

السيد الرئيس، كما أعلن وفد بلدي في الجلسة العامة للمؤتمر المعقودة في 28 أيار/مايو، وقع وزيراً خارجية باكستان والاتحاد الروسي بياناً مشتركاً بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وهذا تعبير عملي عن التزام البلدين بأتهما "لن يبدأ بأي حال من الأحوال بوضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي"، وبأتهما سييدلان كل ما في وسعهما للحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة للمواجهة العسكرية، وضمان الأمن في أنشطة الفضاء الخارجي. ونحن نشجع أيضاً الدول الأخرى المتحالفة بالمسؤولية على أن تحذو حذونا.

وأخيراً، أسمح لي بأن أشدد، سيدي الرئيس، على أن باكستان تعترف بأهمية الشفافية وتدابير بناء الثقة في تعزيز الثقة بين الدول، غير أنها ترى أن التدابير الطوعية ليست بديلاً للالتزامات التعاقدية الملزمة قانوناً. فالنظام القانوني الدولي ينظم استخدام الفضاء الخارجي تشوبه ثغرات واضحة لا يمكن سدّها إلا بمعاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها الفعلي ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، فيما يتعلق بالالتزامات غير المعقولة التي وجهها سفير الولايات المتحدة الأمريكية للتو بشأن سياسة الدفاع الوطني التي تتبعها الصين وبناء دفاعاتنا الوطنية، نود أن نعرب عن اعتراضنا الشديد على هذه الاتهامات التي لا يمكن أن نقبل بها. لقد اغتنمنا الفرصة مرات عديدة، منذ عودتي إلى المؤتمر في كانون الثاني/يناير من هذا العام، لكي أوضح تماماً سياسات بلدي الدفاعية والخارجية في هذا المحفل، بما في ذلك سياساتنا المتعلقة بتحديد الأسلحة على الصعيد المتعدد الأطراف. وأود أن أؤكد مجدداً أن الصين تتبع سياسة دفاع وطنية ذات طابع دفاعي. ونحن ملتزمون باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وقد حثنا المجتمع الدولي بحمة على الاضطلاع فوراً بالعمل اللازم لمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح، داعين إلى إبرام معاهدة دولية لتحقيق تلك الغاية. إن سياسات بلدي ومقترحاته وإجراءاته تثبت تماماً أنه لا يملك استراتيجية ولا خطة الغرض منها فرض هيمنته على الفضاء الخارجي باستخدام القوة أو استعمال منظومات أسلحة في الفضاء الخارجي.

وتولي الصين والغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي الفضاء الخارجي أهمية كبرى وتدعو المؤتمر بالكل إلى التفاوض على معاهدة دولية وإبرامها لمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح. ويعزى هذا، من جهة، إلى أن تكنولوجيا الفضاء الخارجي تتطور بوتيرة محمومة وتؤثر، من ثم، على المصالح الأمنية المشروعة لكل عضو من أعضاء المجتمع الدولي وكذلك على مصالحهم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً. وثمة سبب هام آخر هو الاستراتيجية التي تتبعها قوة عظمى،

هي القوة التي أخذت الكلمة الآن وانتقدت الصين، والتي تهدف إلى ضمان هيمنتها على الفضاء الخارجي. وباعتباره أقوى قوة عسكرية عظمى في العالم، ما هي رؤية ذلك البلد للفضاء الخارجي؟ ما هي نواياه بالنسبة للفضاء الخارجي؟ ما هي خطته الاستراتيجية؟ ما هي القدرات التي يعمل على استحداثها في الفضاء الخارجي؟ وسواء كانت قدراته العسكرية تنطلق من قواعد أرضية أو في الفضاء الخارجي، فإنه قادر على تهديد عتاد بلدان أخرى في الفضاء الخارجي. فلكل تحرك يتحركه في الفضاء الخارجي تأثير على العالم بأسره. ما هي استراتيجية الفضاء التي يتبعها هذا البلد؟ لا داعي أن أكرر. فهناك مصادر وفيرة بوسع الجميع أن يطلع عليها، وقد سنحت للجميع فرص لفهم هذه الاستراتيجية فهماً كاملاً من البيانات المتكررة التي أدلى بها هذا البلد، ولا سيما فيما يخص استراتيجية الحكومة الحالية المتمثلة في تعزيز تسليح الفضاء الخارجي. ويشمل ذلك حتى الإنشاء الصريح لقوة فضائية وقيادة فضائية، وما إلى ذلك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسأل خبيرنا من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عما إذا كان معهده يجري أيضاً بحثاً بهذا الشأن. أنتم، الخبراء المهنيون الحقيقيون في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ما هو تفسيركم لاستراتيجية الفضاء الخارجي التي تتبعها الولايات المتحدة وبرنامج الأسلحة الذي تنفذه في هذا المجال؟ ما نوع الضرر الذي تحدثه؟ هل تجرون أي بحوث حول هذه المسألة؟

عندما كان سفير الولايات المتحدة رئيساً للمؤتمر، قلْتُ خلال مناقشة مواضيعية إن الصين ليست الولايات المتحدة، وإن الصين لن تصبح الولايات المتحدة، وإن الصين لن تتبع الاستراتيجية النووية التي تنتهجها الولايات المتحدة. وينطبق ذلك أيضاً على المسائل المتصلة بالفضاء الخارجي. فعلى العكس من الولايات المتحدة، لن تعتبر الصين أبداً الفضاء الخارجي ملكاً مطلقاً لها، ثم تعتبر أنشطة جميع البلدان الأخرى في هذا المجال تهديداً، أو تستخدم ما يسمى بالتهديدات التي تشكلها بلدان أخرى ذريعةً للمضي في استراتيجية هيمنة على الفضاء الخارجي. وفيما يتعلق بالاتهامات التي وجهها وفد الولايات المتحدة إلى الصين للتو، أود أن أطرح على سفير الولايات المتحدة بضعة أسئلة. ذلك أنه وجه للتو اتهامات بشأن ما يسمى بأنشطة التجارب وبرامج استحداث الأسلحة. هل اضطلعت الولايات المتحدة بأنشطة من هذا القبيل؟ هل لديها خطط من هذا القبيل؟ ولفترة طويلة من الزمن، تمتعت الولايات المتحدة بأكثر القدرات العسكرية تقدماً في الفضاء الخارجي، سواء كان ذلك أثناء سباق التسلح إبان الحرب الباردة أم منذ نهاية الحرب الباردة. فكم من التصرفات التي ذكرتها هي تصرفات أقدم عليها بلدك نفسه؟ ولدي سؤال آخر لوفد الولايات المتحدة. ما سيكون رد فعل بلدكم في سياق تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف إذا تصرف بلد آخر غير الولايات المتحدة بالطريقة التي وصفتها للتو، أي إذا سعى ذلك البلد إلى فرض هيمنته على الفضاء الخارجي باستخدام أقوى قوة عسكرية وشكل أكبر تهديد للأمن في الفضاء الخارجي؟

وأود أن أشدد على السبب الذي يجعل الصين تعمل على منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه، وعلى السبب الذي جعل الصين تقدم، بالاشتراك مع الاتحاد الروسي، مشروع معاهدة في المؤتمر. فقد حظي القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءً على المشروع الذي اقترعناه بتأييد ساحق في كل مرة عُرض فيها مشروع القرار على الجمعية العامة، الأمر الذي يدل على ما يساور المجتمع الدولي من قلق بالغ إزاء هذا الموضوع. ويهدف عملنا إلى التصدي لأكبر التهديدات المتصلة بالفضاء الخارجي وأبعدها مدى. ويستهدف هذا العمل أي بلد لديه استراتيجية أو خطة أو برنامج لاستحداث أسلحة سعيًا إلى فرض هيمنته على الفضاء الخارجي. وهذا هو ما يهدف عملنا بشأن هذه المسألة إلى معالجته.

أما فيما يخص مشروع معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي الذي اقترحتة الصين والاتحاد الروسي، فإن وفد الصين، باعتبارها أحد مقدمي مشروع المعاهدة، يعلم أن مشروع المعاهدة ليس بمثابة حل شامل لجميع المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأنه لا يمكن أن يعالج جميع المشاكل. ذلك أن وجهات النظر في هذه التهديدات تختلف باختلاف البلدان ولا يسعني إلا أن أقول إن مشروع المعاهدة الذي اقترحتة الصين والاتحاد الروسي يجسد رؤية بلدينا المحددة لهذه المسألة، وهي رؤية نعتقد أنها كافية لحل مسألتي تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه حلاً سريعاً وفي أقرب وقت ممكن. ومن الواضح أن وجهات نظر البلدان الأخرى ستكون مختلفة، ونحن نرحب بطرحها أسئلة عن مضمون مشروع المعاهدة ومناقشتها له. فقد قدمت الولايات المتحدة ورقة عمل مفصلة للغاية عن النص الذي قدمناه اشتملت على أسئلة عن مضمونه، وقدمت الصين والاتحاد الروسي ورقة عمل رسمية في المؤتمر رداً على الأسئلة التي طرحتها الولايات المتحدة. وأرى أن هذه التبادلات، بما في ذلك بعض التعليقات التي أدلى بها اليوم سفير الولايات المتحدة على مشروع المعاهدة، تعد بمثابة مشاركة من جانب الولايات المتحدة في مناقشة المشروع الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي.

وأما فيما يخص مسألة التحقق بموجب مشروع المعاهدة، فإن المشروع ينص بوضوح على أن هذه المسألة يمكن حلها مستقبلاً في شكل بروتوكول إضافي. ولننظر مثلاً إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. فقد دخلت تلك الاتفاقية حيز النفاذ بالفعل منذ سنوات عدة، ولا يزال الجميع يعملون بجد على وضع بروتوكول تحقق ملحق بها. وبناءً على ذلك، لا يمكن القول إن مشروع معاهدتنا ليس صكاً جيداً مجرد افتقاره، في الوقت الراهن، إلى بند خاص بالتحقق. وقد تطرق الخبير التابع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى هذه المسألة أيضاً في الكلمة التي ألقاها اليوم. وقد ظللنا نؤكد على الدوام أن المشروع الصيني - الروسي ليس الأساس الوحيد للمناقشات المواضيعية التي يجريها المؤتمر بشأن المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وليس في نيتنا فرض المشروع الصيني - الروسي على أي شخص. فبسبب الصعوبات السياسية والتعقيد الذي تتسم به البيئة السياسية والأمنية الدولية، ولا سيما معارضة البلدان الرئيسية المعنية لروح مشروع المعاهدة الصيني - الروسي، تباطأ المؤتمر في بدء العمل الموضوعي بشأن المسائل المتصلة بالفضاء الخارجي.

ويسرنا أن نرى أن فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد اضطلع بعمل فعال للغاية في العامين الماضيين. وفي هذا العام، أجرينا في جنيف مناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على هامش مؤتمر نزع السلاح ومؤتمر أمن الفضاء الذي نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وقد أضاف اجتماع فريق الخبراء الحكوميين على مدى أسبوعين في جنيف مضموناً هاماً بشأن هذا الموضوع. وقد أوفدت الصين خبراء حكوميين للمشاركة في ذلك الاجتماع. وأبلغني أحد زملائي أن اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المذكور عقد أشمل وأعمق تبادل للآراء تشهده الأمم المتحدة منذ سنوات عدة بشأن الفضاء الخارجي. وكان بوسع الفريق أن يعتمد تقريراً شاملاً للغاية، ولكنه لم يعتمد به سبب معارضة طرف واحد فقط عليه، هو الولايات المتحدة، مرة أخرى. ولذلك، أود أن أسأل سفير الولايات المتحدة سؤالاً آخر: على أي أساس عارضت الولايات المتحدة وحدها هذا العمل الهام الذي اضطلع به الفريق؟ ذلك أنه يُقال إن الولايات المتحدة عارضت اعتماد ذلك التقرير لأنه لم يبدد ما أعزيت عنه من شواغل. وما هي تلك الشواغل على وجه التحديد؟ هل أرادت الولايات المتحدة إضافة شيء إلى تقرير الفريق، أم أنها اعترضت على شيء ورد فيه؟ وعلى أي حال، فإن التقرير بات متاحاً للاطلاع عليه. ورغم أن فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة لم يعتمد هذا التقرير، فإن

أهميته تكمن في قبوله من جانب الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي وموافقة الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر عليه.

وخلال المناقشة المواضيعية الأخيرة التي عقدها المؤتمر بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سرّنا أن نرى رئيس المؤتمر آنذاك، الممثل الدائم لفرنزويلا، يدعو على وجه التحديد سفير البرازيل، السيد دي أغويار باتريوتا، إلى مخاطبة المؤتمر بصفته رئيس فريق الخبراء الحكوميين لكي يُطلع الجميع على عمل الفريق ويقدم بعض المعلومات عن كل ما يبذله الفريق من جهود متعددة الأطراف فيما يتصل بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأعتقد أن السفير دي أغويار باتريوتا ترك انطباعاً عميقاً لدى الجميع عندما تكلم من هذا المنبر. ولكنه استقال من منصبه وانتقل إلى مومباي للاستمتاع بالحياة. بيد أنني أتذكر، إبان وداعنا له، أنني سمعته يقول مرات عديدة إن رئيس المؤتمر دعاه إلى إلقاء تلك الكلمة أمام المؤتمر، بصفته رئيس فريق الخبراء الحكوميين، وأنه يعتبر ذلك من أهم الأعمال التي اضطلع بها كسفير معني بشؤون نزع السلاح قبل أن يغادرنا. وقد اعتبر السيد دي أغويار باتريوتا أن عرض أفكاره بصورة شاملة على الدول الأعضاء في المؤتمر، من وجهة نظره كرئيس لفريق الخبراء، يعد جانباً هاماً من جوانب أدائه لواجبه كرئيس للفريق.

ويحدوني الأمل في أن نتمكن، أنا وفريقي إلى جانب الزملاء الحاضرين هنا، من تكريس أنفسنا للاضطلاع بالعمل الموضوعي المتعلق بقضايا الفضاء الخارجي هنا في المؤتمر، على غرار السفير دي أغويار باتريوتا. وحتى إن لم يكن من السهل التوصل إلى توافق الآراء فيما يتعلق ببدء مفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يمكننا على الأقل أن نبدأ العمل الموضوعي في المؤتمر في أقرب وقت ممكن بشأن هذه المسائل، مع التحلي بروح مهنية حقيقية واتباع نهج واقعي ومع احترام كل بلد وموقفه وشواغله وآرائه احتراماً تاماً. وأعتقد أنه يمكننا، إذا فعلنا ذلك، أن نواصل تكريس أنفسنا، استناداً إلى عمل فريق الخبراء الحكوميين، للاضطلاع بالعمل الموضوعي المتعلق بقضايا الفضاء الخارجي بجميع جوانبها والتحضير لبدء المفاوضات في المستقبل.

وآمل أن يتمكن المؤتمر، عند صياغة برنامج عمله للسنة المقبلة، من إيلاء الاهتمام الكامل للمسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فكلما صادفنا صعوبات عملية في تناول هذه القضايا، وجدنا مشقة أكبر في عملية وضع معاهدة لتحديد الأسلحة بهدف منع تسليح الفضاء الخارجي ومقاومة أكبر من بعض الدول القوية، ووجب علينا التمسك بمبدأنا المتمثل في منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا في المؤتمر. ويحدوني الأمل في أن تكون هذه هي الدعوة التي توجهها الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر، وأنا موقن بذلك. وسنواصل أنا وفريقي بذل جهود دؤوبة لتحقيق هذه الغاية. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه.

لقد أبلغتكم بالأمس بأن هذه الجلسة ستكون آخر جلسة عامة تُعقد برئاسة بريستي. ولم يتبق لنا الآن سوى أقل من 15 دقيقة من الزمن، وهناك سبعة متكلمين في القائمة التي بين يدي. ومن ثم، فإنني أشجع جميع الوفود المدرجة في قائمة المتكلمين على أن تتوخى الإيجاز لكي يتسنى لنا اختتام الدورة. وإلا فبوسعي أن أنظم جلسة عامة أخرى غداً لاستكمال قائمة المتكلمين ثم اختتام الدورة. وهذه هي المناشدة التي أوجهها إليكم. سأعطي الكلمة سريعاً إلى بقية المتكلمين، وإذا تعذر علينا استكمال القائمة، سأعطي الكلمة إلى من تبقى من المتكلمين في جلسة عامة تُعقد غداً. وأشكركم شكراً جزيلاً على تفهمكم.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة فرنسا.

السيدة دولاروش (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. سأعرض وجهة نظري مباشرة، كما اقترحت، وأود أن أتطرق بإيجاز إلى استراتيجية فرنسا الجديدة في مجال الدفاع الفضائي، التي نُشرت في 25 تموز/يوليه وعرضتها وزيرة القوات المسلحة، فلورانس بارلي، في اليوم نفسه والتي وُضعت بناءً على طلب قدمه رئيس الجمهورية في العام الماضي.

إن الفضاء بيئة أساسية لسير مجتمعنا وأمنه. ورغم أن الفضاء أصبح في يومنا هذا موضوع خلاف أكثر من أي وقت مضى في ضوء ما نشهده من زحف نحو تسليحه وتزايد في غزوه من قبل الجهات الفاعلة التابعة للقطاع الخاص، فإنه يقع في خضم منافسة استراتيجية على تطبيقاته المدنية والعسكرية على حد سواء، وهي منافسة تهدد حريتنا في ولّوجه وفي تنفيذ عمليات فيه.

وتكثيف فرنسا استراتيجيتها في هذا المجال يبرره تحليلها بيئة الفضاء والتهديدات والمخاطر المرتبطة به من منظور جديد واعترافها بالطابع الاستراتيجي للقدرات الفضائية. ولا أظن أن المجتمع الدولي يشكك في وجود تهديدات متزايدة. إن استراتيجيتنا الجديدة للدفاع الفضائي تهدف إلى تعزيز استقلالنا الاستراتيجي في هذا المجال بثلاث طرق، هي: تعزيز قدراتنا العسكرية الحالية من حيث الاستخبارات الاستراتيجية ودعم العمليات، وتوسيع نطاق القدرات الخاصة بمعرفة بيئة الفضاء لرصد الأجسام التي تدور في جميع المدارات، وأخيراً، تطوير قدرتنا الدفاعية الفضائية. وتتمثل إحدى أولويات هذه الاستراتيجية في تعزيز معرفة بيئة الفضاء انطلاقاً من الأرض، وأيضاً انطلاقاً من الفضاء، لكي يتسنى لنا فهم التهديدات وتحديداتها على نحو أفضل. وسيتعين على فرنسا أيضاً أن تعزز ما لديها من وسائل لحماية قدراتها الفضائية والدفاع عنها، فاستراتيجيتنا هي استراتيجية دفاعية بحتة، وأنا أؤكد على هذه النقطة. ولمواكبة هذا الطموح الجديد، لا بد من إعادة النظر في أساليب إدارة الفضاء داخل وزارة القوات المسلحة. وستتجلى هذه الاستراتيجية في إنشاء قيادة أركان فضائية عليا تابعة للقوات الجوية، التي ستعرف من ثم باسم القوات الجوية والفضائية. ومن شأن تنفيذ هذه الاستراتيجية أن يمكننا من توطيد أواصر التعاون مع شركائنا داخل أوروبا وخارجها. والواقع أنه لا يسعنا تصور استراتيجيتنا إلا في إطار شراكة. ومن هذا المنطلق، تنص استراتيجيتنا على تعزيز تعاوننا في جميع مجالات الفضاء مع شركائنا الأوروبيين وغيرهم من الشركاء الرئيسيين. ويخضع الفضاء لإطار قانوني دولي يضمن حرية استكشافه ولولوجه، واستخدامه في الأغراض السلمية. وتتسق استراتيجيتنا مع هذين المبدأين الأساسيين ومع أحكام معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967.

وأخيراً، تشكل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز هذين المبدأين جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا. وتعرب فرنسا عن نيتها في بذل كل ما في وسعها من جهود في إطار الهيئات الدولية المعنية بالفضاء من أجل التوصل إلى وضع ضوابط عملية وفعالة لبيئة الفضاء. ويتطلب ذلك بذل جهود دؤوبة على نحو خاص لوضع معايير سلوك تهدف إلى ضمان الاستقرار الاستراتيجي وتفاادي حدوث أي سوء فهم أو تصعيد. ونحن رهن إشارتكم للعمل مع جميع الدول المهتمة بهذا الهدف، وأوجه انتباهكم في هذا الصدد إلى الإعلان الصادر عن فرنسا بتاريخ 13 حزيران/يونيه. وأؤكد في الختام، كما أكدت وزيرة القوات المسلحة، أننا لا نشارك بأي حال من الأحوال في سباق تسلح، وأن أولويتنا هي مواصلة جهودنا الدبلوماسية.

وأخيراً، اسمح لي، سيدي الرئيس، بأن أوجه إليك وإلى فريقك كلمة شكر، باسم سفير بلدي، على الجهود التي بذلتوها والتي حظيت بتقدير كبير من جانبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فرنسا على بياها وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دالسيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. إن البرازيل تولي هذا البند من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أهمية كبرى. صحيح أن الفضاء الخارجي لم ينشأ فيه أي نزاع حتى الآن. غير أننا لا يمكن أن نعتبر ذلك حقيقة مسلماً بها وأمرأ كافياً لضمان السلام، ولا سيما في وقت يتزايد فيه استخدام الفضاء من جانب جهات فاعلة تقليدية وجديدة على حد سواء. ويبدو من المعقول اعتقاد أن تؤدي هذه الزيادة إلى انتشار الأجسام الفضائية، التي ستؤدي بدورها إلى أخطار أكبر.

ونحن الآن على أعتاب عصر فضائي جديد من شأنه أن يلهم الأجيال مرة أخرى لكي تستكشف إمكانات جديدة. بيد أننا لن نحقق ذلك ما لم نتمكن من ضمان إدارة التحديات الماثلة في الفضاء إدارة جماعية قائمة على التعاون الحقيقي. وقد اعترفت البرازيل بهذه الحقيقة بالفعل في ستينيات القرن المنصرم، وبظل التعاون ركناً أساسياً من أركان برنامجنا الفضائي. وقد كنا ثالث بلد في العالم تصله صور من سائل الاستشعار الأرضي عن بُعد لاندسات 1. ومنذ سبعينيات القرن المنصرم، ابتكرت المؤسسات العلمية البرازيلية، في إطار شراكة مع الوكالات المعنية في الولايات المتحدة، حلولاً في مجال الاستشعار عن بُعد لرصد أعمال إزالة الغابات والنشاط الزراعي في جميع أنحاء العالم، ونحن نتبادل خبرتنا في هذا المجال مع الأطراف المهتمة الأخرى.

وفي عام 1988، شرعت البرازيل والصين في استحداث سلسلة السواتل التي ترصد موارد الأرض في الصين والبرازيل باستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد، وسوف تُطلقان الجهاز السادس من هذه السلسلة في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وقد اشتركتا مع روسيا في تحسين موثوقية ودقة النظام العالمي لسواتل الملاحة. وتؤيد البرازيل أيضاً مبادرة الكون المفتوح التي اقترحتها إيطاليا وطورتها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، وستستخدم المبادرة أيضاً البيانات الفلكية لتقديم خدمات مفيدة للبشرية.

وكما تعلم، سيدي الرئيس، أُتيحت للبرازيل في الأشهر الثمانية عشر الماضية فرصة المشاركة عن كثب في ثلاث عمليات متعددة الأطراف تتصل بالأنشطة الفضائية. وفي عام 2018، ترأست البرازيل، من خلال ممثلها الخاص السابق لدى المؤتمر، السفير غلييرم باتريوتا، الهيئة الفرعية 3 لمؤتمر نزع السلاح التي أقرت، بتوافق الآراء، تقريراً نهائياً يرد في الوثيقة CD/2140. وكما جاء في تلك الوثيقة على لسان وفود عديدة، أود أن أشدد على ضرورة أن يسترشد المؤتمر، في عمله المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بأهداف الحفاظ على سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستقراره واستدامته والحيلولة دون تحوله إلى ساحة للنزاعات.

فالتطورات التكنولوجية، التي تشهد استخدامات الفضاء الخارجي بفضلها ثورة، واتساع نطاق ولوج الفضاء الخارجي ليتجاوز القوى المرتادة للفضاء والجهات الفاعلة التابعة للدول، يشكلان فرصة سانحة وخطراً ماثلاً في آن واحد معاً، ولا سيما إذا لم نفهم القدرات والاستخدامات ومواطن الضعف والتهديدات الجديدة فهماً سليماً ولم نرصدها ونحدد نطاقها تحديداً كافياً. وهناك مخاوف متزايدة من الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى سوء تفسير وسوء تقدير، ومن الاستخدام المتعمد والمقصود للقوة في الفضاء الخارجي انطلاقاً من قواعد موجودة في الفضاء الخارجي أو من قواعد أرضية ضد أجسام تدور في الفضاء الخارجي.

ومن المبادرات الأخرى التي كان للبرازيل شرف المشاركة فيها في عامي 2018 و2019، فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي تولى رئاسته أيضاً الدبلوماسي البرازيلي نفسه. وعلى الرغم من عدم اعتماد التقرير النهائي، فإن نصه، الذي بلغ التفاوض عليه من الدقة حد حذف آخر قوسين معقوفين، يشكل مساهمة هامة سيضعها

كل خبير من الخبراء الخمسة والعشرين تحت تصرف حكومة بلده من أجل تحسين موقفها وسعيًا إلى تحقيق قدر أكبر من التقارب في الآراء عند استئناف المناقشة المقبلة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة التي تحظى بها هذه المسألة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، فإننا نرى أن هذا العملية أتاحَت للقوى المرتدة للفضاء فرصاً لإجراء أهم تفاعلات فيما بينها في السنوات الأخيرة بشأن موضوع استراتيجي بالغ الحساسية.

وأخيراً، سيدي الرئيس، ترأست البرازيل، في حزيران/يونيه الماضي، الدورة الثانية والستين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي اعتمدت اللجنة إبانها ديباجةً و21 مبدأً توجيهياً بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وتوفر الديباجة والمبادئ التوجيهية المذكورة توجيهات بشأن الأطر السياسية والتنظيمية للأنشطة الفضائية، وسلامة العمليات الفضائية، والتعاون الدولي، وبناء القدرات والتوعية، والبحث والتطوير العلميين والتقنيين.

إن عواقب نشوب نزاع في الفضاء الخارجي ستطالنا جميعاً. ولذلك، لا بد من أن نعترف بأنه ينبغي لنا أن ننظر في سبب التصدي للحوادث ومعالجتها والحيلولة دون تسببها في تأجيج التوترات. ونحن نرحب، في هذا الصدد، بالاجتماع المشترك للجنة الأولى والرابعة الذي سيعقد هذا العام إبان دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة. فجمع هاتين اللجنتين هو نهجٌ بناء يساعد على إذكاء الوعي بأهمية الحفاظ على الفضاء بقصر استخدامه على الأغراض السلمية. ونود أيضاً أن نسلط الضوء على ما تعهد به الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من التزامات في جدول أعمال نزع السلاح الذي وضعه، بما في ذلك تعميق تعاون معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وهيئات الأمم المتحدة الأخرى مع الدول الأعضاء في وضع تدابير فعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والبرازيل ملتزمة منذ عقود بالتعاون في مجال الفضاء الخارجي. وإن دلت العمليات الثلاث التي شاركنا فيها خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية على شيء فإنها تدل على هذا الالتزام على الصعيد المتعدد الأطراف.

سيدي الرئيس، لدي أسئلة لأعضاء حلقة النقاش، لكنني لا أظن أن أماننا متسع من الوقت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه. وسيطرح ممثل البرازيل أيضاً أسئلته على أعضاء حلقة النقاش غداً. والساعة الآن، حضرات المندوبين الموقرين، تمام السادسة مساءً ولا تزال قائمة المتكلمين تضم كلاً من جمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، واليابان، والهند، وجمهورية إيران الإسلامية، والاتحاد الروسي. وسأعلن رفع هذه الجلسة الآن وأطلب إلى الأمانة أن تبلغكم بأننا سنبدأ صباح الغد، في تمام الساعة العاشرة صباحاً، جلستنا العامة 1518، التي سنواصل فيها حلقة النقاش. وعقب انتهاء حلقة النقاش، سأعلن اختتام الجلسة العامة ورئاسة فييت نام للمؤتمر.

وأود مرة أخرى أن أشكركم، وأود أيضاً أن أشكر أعضاء فريق المناقشة على تكرمهم بالحضور غداً لكي يتسنى لنا عقد حلقة نقاش مثمرة جداً صباح الغد. أعلن رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 18/00.